عودة الخلافة

رؤية لباكستان تحت ظل
الخلافة والدستور الإسلامي

حزب التحرير/ ولاية باكستان

المحتويات

توطئة: عودة الخلافة ٢

الإيرادات والنفقات ٤

الكهرباء ١٧

ارتفاع الأسعار ٢١

التعليم ٢٨

القوات المسلحة ٣٥

الهند ٥١

بلوشستان ٥٦

كراتشي ٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة: عودة الخلافة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا. ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا. ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا. ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا. ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ**) ثُمَّ سَكَتَ. أخرجه أحمد.

فالأمة بإذن الله على أبواب مرحلة الخلافة على منهاج النبوة، التي بانت بوادرها، وعلت بشائرها، بعد أن دبت الحياة في الأمة من جديد، فباتت تغلي كالماء في المرجل، وهو الأمر الذي رصده قادة الغرب وأدركوه عين الإدراك.

ففي مقابلة مع ديفيد كيلكولن، مستشار قائد القيادة المركزية الأمريكية في آذار/مارس ٢٠٠٩ قال "باكستان لديها ١٧٣ مليون نسمة وفيها أكثر من ١٠٠ رأس نووي، وجيشها أكبر من الجيش الأمريكي... ونحن الآن على أعتاب استيلاء المتطرفين على هذا البلد، ومن شأن ذلك تقزيم إنجازاتنا في الحرب على الإرهاب".

وفي مقال نُشر في مجلة نيويوركر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ جاء فيه "إنّ الخوف الرئيس هو من المتطرفين داخل الجيش الباكستاني ممن يطمحون إلى القيام بانقلاب فيه"، وقال مسئول كبير في إدارة أوباما أنّ حزب التحرير هو من يسعى إلى ذلك بهدف إقامة الخلافة.

أما بالنسبة للدولة الهندوسية، فقد قال مسئول رفيع المستوى من وكالة المخابرات الهندية، وفي السياق نفسه "لدينا مخاوف بشأن الأسلحة النووية في باكستان، ونحن لسنا قلقين عليها من الملالي أن يسيطروا على البلاد، ولكن نحن قلقون من كبار الضباط في الجيش الباكستاني الذين يريدون الخلافة... وبعض الرجال الذين نراقبهم لديهم مفاهيم قيادة الجيش الإسلامي".

وهذه مجموعة من النشرات التي أصدرها حزب التحرير / ولاية باكستان مؤخرا، توضح رؤية الحزب لمجموعة من القضايا في الشأن الباكستاني، في موضوع الإيرادات والنفقات، وأزمة الكهرباء وارتفاع الأسعار، وكذلك رؤيته لما يجب أن تكون عليه القوات المسلحة، وكذلك تسليط الضوء على موضوع الصراع مع الدولة الهندوسية وسياسة التعليم، وقراءة لما حدث مؤخرا في بلوشستان وكراتشي.

الإيرادات والنفقات

١–بداية: القوة الاقتصادية لا يمكن أن تكون عن طريق الديمقراطية أو الدكتاتورية، فأشكال الحكم هذه فاسدة، لأنها تُخضع الإيرادات والنفقات لمصالح القوى الاستعمارية الكافرة وعملائهم الذين يأتون للحكم في باكستان.

إنّ إيرادات خزينة الدولة ضرورية لرعاية شؤون الناس وإدارة نفقات الدولة، مثل الصحة والتعليم والقوات المسلحة، ولكن في ظل النظام الحالي في باكستان، فإنّه سواء أكانت الديمقراطية أم الدكتاتورية اللتان حكمتا البلاد بالتناوب، فقد كانت هذه الأنظمة لضمان المصالح التجارية للمستعمرين الكفار، ولمجموعة صغيرة من الخونة والعملاء في القيادة العسكرية والسياسية. ومن أجل تحقيق ذلك فإنّ الحكومة تقوم بتعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق سياسات مذلة من الضرائب والخصخصة، وهذه السياسات حرمت السكان من مصادر ضخمة من الإيرادات، ومن ثم تم تحميل الناس عبء نفقات الدولة من خلال فرض ضرائب عديدة وبأسماء شتى، والتي خنقت النشاط الاقتصادي وأضافت بؤسا إلى بؤس الشعب، فغصبت الناس جميع مدخراتهم وأملاكهم، فالضرائب تُفرض على المواد الغذائية والملابس والمأوى والدخل والميراث والإدارة والصحة والتعليم، ما يجعل الحصول على "الكماليات" حكرا على قليل من الناس، وكثير من الاحتياجات غير متوفرة للجميع، وعلاوة على ذلك، وعلى جانب النفقات، فإنّ النفقات هي في المقام الأول لتأمين احتياجات المستعمرين الكفار وعملائهم، وتهمل شؤون الناس الأساسية والكمالية.

هذا هو واقع الإيرادات والنفقات في باكستان في ظل النظام الاستعماري بغض النظر عمن كان يأتي إلى الحكم، وما إذا كان نظام الحكم فيها ديمقراطيا أم ديكتاتوريا، حيث تعرضت سيادة باكستان الاقتصادية للاعتداء عليها في زمن الجنرال مشرف، ولا يزال يُساء استخدام الاقتصاد خلال فترة حكم زرداري- كياني، وسوف تستمر هذه المأساة في إطار النادي القادم من الخونة والعملاء، وهذا لأنّ الإنسان في الديمقراطية والدكتاتورية هو الذي يضع القوانين وفقا لأهوائه ورغباته بدلا من تطبيق ما أنزله الله سبحانه وتعالى.

٢- حرمان المجتمع من إيرادات الممتلكات العامة

أ- بتطبيق الرأسمالية الديكتاتورية والديمقراطية في باكستان فقد حرمت الدولة عامة الناس من مصادر الدخل الهائلة، من خلال خصخصة الممتلكات العامة، مثل خصخصة النفط والغاز والكهرباء، فملّاك النفط والغاز والكهرباء من المحليين والأجانب جنوا عائدات ضخمة من الأرباح من هذه الموارد القيّمة، فعلى سبيل المثال فإنّه يمكن للخلافة بيع الفائض من موارد الطاقة إلى الدول الأجنبية غير المحاربة للإسلام والمسلمين بأسعار حقيقية، وإنفاق العائد على ما فيه خدمة للرعايا، وبهذا تستطيع الخلافة ضمان استفادة الأمة نفسها من ثرواتها، بدلا من أن تصبح مصدرا للبؤس من خلال إشراك الشركات الخاصة لجني الأرباح، فإنّ الحكومة بهذه السياسة تضيف إلى أعباء الناس مزيدا منها من خلال فرض مزيد من الضرائب الضخمة على الطاقة فترتفع الأسعار على المواطن. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ طريقة الرأسمالية في التعامل مع الملكية الخاصة فيما ينبغي أن يكون مملوكا من قبل الدولة في المقام الأول، مثل الآلات الثقيلة والأسلحة والاتصالات والبناء والنقل العام طريقة فاسدة بحيث تتيح للأفراد أن يهيمنوا على السوق، ولكن في ظل الخلافة القادمة قريبا بإذن

الله فإنّ مثل هذه الأمور تكون في المقام الأول تابعة لمؤسسات الدولة، ويُسمح للشركات الخاصة الموجودة في البلاد دخول هذا الميدان ولكن تحت إشراف الدولة وذلك لمنع هيمنة هذه الشركات على دور الدولة كما يحدث في هذه الأيام.

لهذا السبب فإنّه في ظل الرأسمالية، فإنّ أغنى الشركات في العالم هي شركات الطاقة والأسلحة والآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين يتم حصر إيرادات الحكومات في اتجاه واحد فقط، وهو خنق الناس بالضرائب ودوام زيادتها، وعلاوة على ذلك، فإنّه في حالة باكستان، فإن النظام يقدّم الحوافز لتشجيع الملكية الأجنبية من خلال خفض الضرائب على الواردات من الآلات والمدخولات الاقتصادية الأخرى، والإعفاءات الضريبية على الأرباح التي يُعاد إرسالها إلى تعزيز اقتصاد البلد الأجنبي، ويتضح النهب المباشر من قطاع الصناعات التحويلية في باكستان من قبل الأجنبي من حجم الاستثمار المباشر للحكومة نفسها في الاستثمارات الأجنبية، والتي بلغت خلال نظام مشرف عنان السماء واستمرت بالارتفاع في ظل نظام كياني- زرداري.

ب- خنق معظم الناس بالضرائب، في حين ينتعش عددٌ قليل منهم

تحت إشراف صندوق النقد الدولي خلال فترة مشرف، واستمرار ذلك في فترة حكم كياني-زرداري، فقد تم خنق باكستان بالضرائب الضخمة على الاستهلاك وعلى السلع، فقد كان إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٧-١٩٨٨ ١١٧،٠٢١ مليون روبية، وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٧٠٦،١٠٠ مليون روبية، وفي عام ٢٠١١/٢٠١٢ ٢٥٣،٦٧٥٢ مليوناً، وكانت الضرائب من هذا المجموع، والتي هي ضريبة الدخل وضريبة الأملاك وضريبة الشركات: ١٢،٤٤١ مليوناً في ١٩٨٧-١٩٨٨، ثم ارتفعت إلى ١٥٣،٠٧٢ مليون

روبية في ٢٠٠٢/٢، ثم مرة أخرى في ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٧٤٥،٠٠٠ روبية، وهذا يمثل قفزة من ١٠٪ إلى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات، ومن ثم زيادة أخرى إلى ٢٩٪ في ظل كياني وزرداري في عام ١٢/٢٠١١، وعلاوة على ذلك، ارتفعت ضريبة الدخل وحدها في الفترة نفسها من ١٧٪ إلى ٣٢٪ من إيرادات الدولة الرئيسية، بين عام ١٩٨٧-١٩٨٨، ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهذا يعني أنّ العمال واجهوا صعوبات أكبر من أي وقت مضى، مع زيادة في الضرائب على حساب أجورهم. فطالما ظل هذا النظام الفاسد فسوف يظل الوضع سيئا، بغض النظر عمن يأتي إلى السلطة، وفي عام ٢٠١١-٢٠١٢ جمعت الحكومة ٧٣٠،٠٠٠ مليون روبية من ضرائب الدخل وحدها، وهو أكثر من جميع الإيرادات التي تم جمعها في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، فإنّ في ميزانية عام ٢٠١٢-٢٠١٣، تهدف الحكومة إلى جني ميزانية مذهلة تصل إلى ٩١٤،٠٠٠ مليون روبية، ومع ذلك، فإنّ الحكومة تدعو إلى فرض مزيد من الضرائب، ملبية مطالب المستعمرين الغربيين لخنق الحياة، حيث لا يتبقى سوى القليل في الاقتصاد.

وبالنسبة للضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على المركبات والمكوس والضرائب على التجارة الدولية والضرائب على المبيعات والرسوم الإضافية على الغاز والنفط وغيرها من الضرائب والضرائب على السفر، فقد كانت ٨١،٠١٥ مليون روبية في عام ١٩٨٨/١٩٨٧ ثم ارتفعت لتصل إلى ٣٩٧،٨٧٥ مليون روبية في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وفي ظل فترة حكم مشرف ارتفعت ضريبة المبيعات بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من ٩٪ في ١٩٨٨/١٩٨٧ إلى ٤٣٪ لتصبح عائدات الدولة الكبرى من الضرائب، فضريبة المبيعات هذه جعلت شراء الأدوية والمواد الغذائية والحاجات الزراعية والصناعية في غير

مقدور الناس، وخنق قدرتهم على المساهمة في الاقتصاد وتأمين احتياجاتهم الأساسية، ومثل هذا النظام الضريبي يؤدي بطبيعة الحال إلى تراكم الثروة في المجتمع في أيدي قلة من الناس، حيث يعاني من هم في أسفل السلم أكثر من غيرهم مرتين، مرة عند تقاضيهم أجورهم، ومرة عند شرائهم حاجاتهم، ومع مرور الوقت، فإنّ هذا يعني المزيد من الإخفاقات في الصناعة والزراعة، مما يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي نسبة ضئيلة من السكان. وسوف تستمر هذه الظاهرة بالتفاقم ما دام هذا النظام قائما، ففي عام ٢٠١١-٢٠١٢ جمعت الحكومة ٨٥٢،٠٣٠٣ مليون روبية من ضرائب المبيعات، وتهدف الحكومة إلى جمع ١،٠٧٦،٥٠٠ مليون روبية في الميزانية العامة في عام ٢٠١٢-٢٠١٣.

بعد كل ذلك، فإنّ إيرادات الرأسمالية مجتمعة من ضريبة المبيعات وضريبة الدخل وحدها تعادل أكثر من ٦٠٪ من جميع عائدات الدولة، ما يعني أنّ حصة كبيرة من الإيرادات هي من اغتصاب أجور الناس وتقويض قدرتهم على شراء الضروريات، فهذا النظام الفاسد لا ينتج إلا الفشل ويهمل رعاية شؤون الناس، وهذا هو سبب سعي أولئك الذين في السلطة في هذا النظام لرفع نسبة الضرائب، وبالنسبة لضريبة الدخل، فإنّ نظام الضرائب على الناس هو في الحقيقة على ثمرة عمل من يكابدون من أجل تحصيل احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات، بدلا من فرض الضرائب على فائض مال من تتجاوز ثروتهم احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات، أما ضريبة المبيعات، فإنّ الضرائب تفرض على الناس الذين يحاولون سد حاجاتهم الأساسية وتوفير بعض الكماليات، بدلا من فرضها على أولئك الذين لديهم فائض من الثروة فقط، وبالرغم من كل هذا التعسف في فرض الضرائب فإنّهم يصرون على أنّ هذا النظام هو "من أجل الشعب"! بينما في الخلافة، فإنّه لا ضريبة على

الدخل ولا يوجد ضريبة على المبيعات؛ وذلك لأنّ الملكية الخاصة مصونة في الأصل، وإن احتاجت الدولة للإنفاق على ما تعجز عنه مما هو واجب على الناس بالأصل فإنها تفرض الضرائب على الثروة الفائضة عن الحاجات الأساسية والكمالية بالمعروف، ويكون تحت شروط صارمة حددها الشرع، لا الدولة.

ت –النفقات التي تخدم مصالح المستعمرين وعملائهم

بعد أن حُرمت الأمة من إيراداتها الشرعية، وخنقت أيضا أرباحها وقدرتها على الشراء والإنتاج أخذت الحكومة قروضا ربوية من الدول الاستعمارية الكافرة. وهذه القروض تهدف إلى إبقاء باكستان غارقة في الدين، وذلك لتجريدها من أصولها وتقليص قدرتها على الوقوف على قدميها في تحدي الغرب، فكان مجموع الديون المستحقة في الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٠ ١٥،٤٥١ مليار دولار، على الرغم من أنّه وفي الفترة نفسها تم تسديد ٣٦،١١١ مليار دولار. فعلى مدى عقود دفعت باكستان ٣،٦٦ مليار دولار سنويا، ومع ذلك شهدت ديونها الخارجية تضاعفا، واستمر الوضع في التدهور مع مرور الزمان، وبالنظر إلى الديون المستحقة لمؤسسة استعمارية واحدة، صندوق النقد الدولي وحده، فقد وصلت في نهاية آذار مارس ٢٠١٢ إلى ٨,١ مليار دولار، كما ذكرت وزارة المالية في باكستان. والآن تنفق باكستان ٣٥٪ من ميزانيتها على خدمة الدين، والتي تمثل ١١ مليار دولار من الميزانية العامة لعام ٢٠١١–٢٠١٢ والتي تبلغ ٣٠ مليار دولار. وهذا المال يُحرم منه السوق، ولا ينفق على تأمين الاحتياجات الأساسية للشعب، وهذا الظلم العالمي، كما في باكستان، فإنّ العديد من البلدان قد سددت ديونها مرات عدة، ولكن تبقى غارقة في الديون بسبب الفوائد والشروط الاستعمارية الظالمة.

٣–الجانب الشرعي الذي يتعلق بإنشاء اقتصاد مبني على قاعدة قوية وثابتة

أ – نظرة عامة للإيرادات والنفقات

على عكس الرأسمالية، فإنّ الإسلام لا يعتمد على ضرائب الدخل والاستهلاك السائدة في النظام الرأسمالي كوسيلة للحصول على الإيرادات، بل تجنى الإيرادات من الثروة بعد سد احتياجات الناس منها، وكذلك على الإنتاج الفعلي، حتى عندما تضطر الخلافة إلى فرض الضرائب، فإنها تلجأ إلى ذلك تحت شروط صارمة وتضرب على فائض الثروة، لذلك لا يتم معاقبة الفقراء من غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهذه الطريقة في جني الإيرادات ممكنة، وذلك بسبب العائدات الضخمة التي ستستغلها الدولة من خلال الشركات المملوكة للدولة وشركات الملكية العامة مثل موارد الطاقة والآلات وصناعة البنية التحتية، ومن خلال قوانين الإسلام للإيرادات الفريدة من نوعها، والتي تعتمد على العدالة في توزيع الثروة بدلا من تركيزها. وكما تبنى حزب التحرير في دستور دولة الخلافة في المادة رقم ١٤٨ "**لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإنّ ذلك موكول لرأي الخليفة واجتهاده**". وفي المادة رقم ١٤٩ "**واردات بيت المال الدائمية هي الفيء كله، والجزية، والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائماً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن**"، وفي المادة رقم ١٥١ "**يعتبر من الواردات التي توضع في بيت المال الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد، والأموال الناتجة من**

الملكية العامة أو من ملكية الدولة، والأموال الموروثة عمن لا وارث له، وأموال المرتدين."

ب- الصناعة مصدر للدخل

سوف تزدهر الصناعة في دولة الخلافة، فلن يتم خنقها بالضرائب خصوصا لمختلف أنواع المدخولات المهمة، مثل الطاقة التي تحتاجها الآلات، وبدلا من ذلك، فإنّ الدولة سوف تجني عائدات من أرباح التجارة والبضائع الزائدة عن الحاجة، وهذا ما يسمح للشركات بالتركيز على الإنتاج من دون قيود، ويتم تنمية إنتاجهم من خلال ضمان أرباحهم أو الثروة المتراكمة لديهم. جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٤٣ **"تجبى الزكاة من المسلمين، وتؤخذ على الأموال التي عين الشرع الأخذ منها من نقد وعروض تجارة ومواش وحبوب. ولا تؤخذ من غير ما ورد الشرع به. وتؤخذ من كل مالك سواء أكان مكلفاً كالبالغ العاقل أم غير مكلف كالصبي والمجنون، وتوضع في باب خاص من بيت المال، ولا تصرف إلا لواحد أو أكثر من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم القرآن الكريم."**

ت- الخراج والعشر كمصدرين للدخل لا يخنقان المزارعين

في ظل الحكم الإسلامي، أنتجت شبه القارة الهندية، وهي بلاد زراعية في أغلبها، ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وقد كان مفهوم الخراج أحد أسباب ذلك الإنتاج الضخم، فملك رقبة الأرض الخراجية يعود للمسلمين، ولكن استخدامها والانتفاع منها للشخص الذي يزرعها، وبالتالي فإنّ الشخص الذي يزرع الأرض هو المستفيد الأول من إنتاجها مباشرة، هذا ما سمح بتداول الثروة وعزز الإنتاج وطرق كسب الرزق، وولدت للمسلمين

الإيرادات من الأراضي، وفقا لقدرة الأراضي، بينما لما جاءت الرأسمالية، في ظل الحكم البريطاني، فقد تم فرض الضريبة على المزارعين بشكل كبير، واضطر بعضهم إلى الاقتراض الربوي، فغرقوا في الديون، وفي نهاية المطاف اضطروا إلى بيع أراضيهم، فقد كان هذا الأسلوب أحد أسباب استيلاء المستعمرين والمتعاونين معهم على الأراضي، ولا تزال الزراعة تعاني حتى اليوم من الرأسمالية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزراعة في باكستان لا تزال منافسة على مستوى عالمي في العديد من المجالات، ولديها القدرة على التطور أكثر فأكثر، ويواجه المزارعون الضرائب الكبيرة على الحاجات الزراعية من الأسمدة والبذور والنقل والآلات والوقود، فيضطرون لمحاولة زيادة الأرباح من خلال التصدير للأسواق الخارجية، وفرض على باكستان المعاناة من خلال إجبارها جعل تكلفة المستوردات من الحبوب والمحاصيل المحسنة باهظة الثمن، بينما في الإسلام، فإنّه لا يقوم توليد الإيرادات من خلال فرض الضرائب على المدخولات الزراعية، بل يفرض العشر على الإنتاج من الأرض، والخراج على الأرض بقدر ما تحتمل، وهو ما يمكن المزارعين من زيادة الإنتاج، من دون تباطؤ بفعل الإفراط في كلفة الإنتاج، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٤٥ **"يُجبى الخراج على الأرض الخراجية بقدر احتمالها، وأما الأرض العشرية فتجبى منها الزكاة على الناتج الفعلي."**

ث –اللجوء إلى الضرائب يكون بشروط صارمة محددة شرعا وليس جزافا

حرص الإسلام على صيانة حرمة الملكية الفردية وحرّم غصبها، لذلك فإنّ الضرائب موجودة في ظل الخلافة، ولكن كملاذ أخير وتحت شروط صارمة تتعلق بحالات جوازها وقيودها، وهي فقط في حالة عدم كفاية العائدات للإنفاق على ما يجب على المسلمين القيام به بالأصل، وتكون فقط على

الأغنياء ممن تمكنوا من سد احتياجاتهم الأساسية والكمالية بالمعروف، لذا فإنّ الإسلام يضمن عدم وجود ضرائب على الجهود المبذولة لتأمين الاحتياجات الأساسية والكماليات بالمعروف، كما يحدث في الرأسمالية على شكل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، والتي تعاقب الأقل حظا في المجتمع، وهذا يعني أنّ الضرائب في الإسلام تساهم في تداول الثروة بدلا من تركزها، ففي باكستان فإنّ أغنى ٣٠ شخصا يملكون حوالي ١٥ مليار دولار، وهذه الأرقام هي التي تم الإفصاح عنها رسميا، فإذا فُرضت عليهم ضريبة بنسبة ٣٠٪ فإنّ العائدات تكون ٤,٥ مليار دولار، وبالتالي فإنّه يمكن استخدام هذه الأموال التي يتم جمعها من خلال الضرائب لتفي حاجات الطوارئ وفق أحكام الشرع كإطعام الفقراء أو معالجة الزلازل، كما يمكن لدولة الخلافة الاقتراض من الأثرياء للقيام بالمشاريع وتسديد الدين على مدى قصير أيضا دون فوائد، كما تفتح الخلافة باب التبرعات الطوعية للأمة التي لا تبخل عن العطاء في سبيل الله سبحانه وتعالى، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٥٠ **"إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمية لنفقات الدولة فإنّ لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسير في تحصيل الضرائب على الوجه التالي: أ – لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وابن السبيل وللقيام بفرض الجهاد. ب – لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البدل كنفقات الموظفين وأرزاق الجند وتعويضات الحكام. جـ– لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات. د– لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه الضرورة كحادث طرأ على الرعية من مجاعة أو**

طوفان أو زلزال." وفي المادة رقم ١٤٦ "تستوفى من المسلمين الضريبة التي أجاز الشرع استيفاءها لسد نفقات بيت المال، على شرط أن يكون استيفاؤها مما يزيد على الحاجات التي يجب توفيرها لصاحب المال بالمعروف، وأن يراعى فيها كفايتها لسد حاجات الدولة." وفي المادة رقم ١٤٧ "كل ما أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال مال للقيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أي ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أي مصلحة".

ج – ضوابط الإنفاق

من كل ما تقدم فإنّ الخلافة تجني عائدات ضخمة من ممتلكات الدولة والممتلكات العامة والزراعة والصناعة ومن دون خنقها، ومن الفيء والخراج والجزية ومال المرتدين، ومال من لا وراث له وغيرها، وعلى صعيد النفقات فإنّ الإسلام ينص على ضرورة رعاية شؤون الناس للحصول على الحاجات الأساسية، وبطبيعة الحال، فإنّ الخلافة لن تدفع الديون للمؤسسات الاستعمارية الإجرامية، بل ستحاسب الخلافة على حقيقة أنّه تم دفع تلك الأصول مرات عدة، كما هي الحال مع العديد من البلدان الإسلامية، جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٥٢ "**نفقات بيت المال مقسمة على ست جهات هي: أ – الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة يصرف لهم من باب الزكاة. ب– الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمون إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائمية، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين**

شيء. وأما الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد. جـ- الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند والحكام، فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف مال بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات، ويقترض لأجلها في حالة خوف الفساد. د- المصالح والمرافق الأساسية كالطرقات والمساجد والمستشفيات والمدارس يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يف ما في بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات. هـ- المصالح والمرافق الكمالية يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل. و- الحوادث الطارئة كالزلازل والطوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقترض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تجمع".

ملاحظة: يُمكن الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن الكريم والسنة: من المادة رقم ١٤٣ إلى المادة رقم ١٥٢. كما يُمكن زيارة الموقع التالي للاطلاع على المواد ذات الصلة:

http://htmediapak.page.tl/policy-matters.htm

٤-حجم الإيرادات والنفقات للقوة العالمية الرائدة

أ- ستكون ذات عائدات كبيرة من خلال موارد الملكية العامة من مثل النفط والغاز والكهرباء، وكذلك عائدات ملكية الدولة لصناعة الآلات الثقيلة والسلاح وغيرها.

ب- ستنهي دولة الخلافة الضرائب على مدخلات الصناعة والزراعة، التي تخنق الإنتاج، بل ستكون الإيرادات من أرباح بيع البضائع الفائضة، وكذلك من إنتاج الأرض الزراعية وفق الأحكام الشرعية.

ت- رفض تسديد الديون للمؤسسات الاستعمارية الغربية، فقد تم تسديد القروض مرات عدة من خلال الشروط الجائرة على تلك القروض، وستركز دولة الخلافة على الإنفاق على الاحتياجات الشرعية الرئيسية للمسلمين، وعلى بناء صناعة قوية ومزدهرة.

الكهرباء

١- بداية: لا يمكن تحمل الناس لثمن الكهرباء وعدم توفره بسبب مفهوم الخصخصة الرأسمالي المتبنى والمعمول به من قبل الحكومات الديمقراطية.

بسبب تطبيق الديمقراطية الرأسمالية، فإنّ الحكومة هي المسئولة عن أزمة الكهرباء في باكستان، والنظام الرأسمالي الحالي يضمن من خلال الخصخصة مصالح فئة قليلة من الرأسماليين المحليين والأجانب، ويؤمن استفادتهم الكاملة من موارد الكهرباء، بينما يبقي عامة الناس في مشقة، وبسبب الخصخصة فإنّ أسعار الكهرباء مرتفعة لأنّ ملّاك القطاع الخاص يريدون جني الأرباح الطائلة، وكمثال على ذلك فقد أشرف البنك الدولي عن كثب على ارتفاع أسعار الكهرباء، فرصد ارتفاع أسعار الكهرباء بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ حتى وصلت الحال إلى دفع الناس أثمان الكهرباء في فصل الشتاء بأكثر مما كانوا يدفعونها في ذروة الصيف قبل الخصخصة. لذلك فإنّه في الوقت الذي يجمع فيه ملّاك القطاع الخاص الثروة من خلال امتلاكهم للموارد الضخمة للكهرباء، يظل بقية المجتمع يعاني من ارتفاع أسعار الطاقة ومن استمرار ارتفاعها، وبالإضافة إلى ذلك فإنّه فيما يتعلق بنقص الكهرباء، فقد ورّطت الحكومة نفسها في الديون لهذه الشركات الخاصة بمليارات الروبيات، ما دفع بالشركات الخاصة المنتجة للكهرباء إلى تقليص إنتاج الكهرباء بسبب عدم سداد الحكومة لدينها، وبسبب "أزمة الديون" هذه فقد تم إنتاج أقل من ١٠،٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء، على الرغم من أنّ القدرة الإنتاجية هي أكثر من ١٩،٨٥٥ ميغاوات، وتنخفض إلى ١٥،١٥٠ ميغاوات في أوقات انخفاض منسوب تدفق الأنهار على السدود، وهذا الإنتاج لا يتناسب مع

حاجة البلاد من الكهرباء الذي يتراوح ما بين ١١،٥٠٠ ميغاوات في الأشهر الباردة وتصل إلى ١٧،٥٠٠ ميغاوات في ذروة فصل الصيف الحار، ولذلك تمتد ساعات انقطاع التيار الكهربائي من ١٢-١٨ ساعة يوميا في الصيف، وست ساعات في فصل الشتاء بسبب عدم إنتاج الطاقة بشكل كاف، كل هذا نتيجة تحويل قطاع توليد الكهرباء إلى مصلحة لجني الثروات الطائلة وليس اعتباره حقا للناس.

٢-الاعتبارات السياسية: التحكم الرأسمالي في الكهرباء مصلحة للمستعمرين والحكام الحاليين فقط وهو حرمان للأمة منها.

أ- تنتج باكستان ٦٥٪ من الكهرباء من المصادر الحرارية، من حرق النفط والغاز، وتنتج ٣٣٪ من الطاقة المائية (الكهرومائية)، وذلك باستخدام ضغط المياه على السدود، و٢٪ من الطاقة النووية، والقدرة الإنتاجية هي أكثر من كافية لتلبية الطلبات الحالية على مدار السنة.

ب- فيما يتعلق بالمخزون الحراري، فإنّ الأمة تمتلك أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط وأكثر من أربعين في المائة من احتياطيات العالم من الغاز، وتعد باكستان أحد أكثر البلدان امتلاكا للاحتياطي العالمي من الفحم.

ت- فيما يتعلق بتطوير أشكال أخرى لتوليد الكهرباء لتلبية الطلب عليه في المستقبل، مثل توليد الطاقة الشمسية، والمد والجزر وطاقة الرياح، فإنّ في الأمة الإسلامية من الخبراء من هم أكثر من قادرين على إنتاج الطاقة من هذه المصادر.

ث- ومع ذلك، فإنّه بسبب الخصخصة فإنّ هذه الشركات هي الوحيدة التي تستفيد من هذه الموارد الوفيرة، هي والقوى الاستعمارية الأجنبية، وكذلك الشركات المحلية المملوكة من قبل حاشية الحكام أو الحكام أنفسهم.

ج- الحكام الحاليون وسادتهم الاستعماريون يستفيدون من غرق الناس في بحر المآسي الاقتصادية، فمن شأن ذلك التخفيف من قدرة الأمة على النهوض والإطاحة بالنظام الحالي الفاسد، وهذا هو معنى "الفوضى الخلاقة" التي قال بها دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق.

٣- النواحي الشرعية: ضمان تأمين الطاقة والوقود للناس

سيقضي الإسلام على الاقتصاد الرأسمالي ويحل محله النظام الاقتصادي في الإسلام، والنظام الاقتصادي في الإسلام يضمن توزيع الثروة بالعدل، ومن ضمن آليته الملكية العامة لموارد الكهرباء والفحم والنفط والغاز، فهذه الموارد ليست ملكية دولة ولا هي ملكية أفراد، وبدلا من ذلك، فإنّ الدولة تدير هذه الموارد لضمان استفادة جميع الرعايا منها، بغض النظر عن العرق أو المذهب أو اللون أو الفكر أو الدين، كما أنّ الخلافة ستلغي الضرائب على الوقود والطاقة والتي أدت إلى زيادة أسعارها بشكل كبير، بينما سيتم تزويد الناس بهذه الموارد بأسعار التكلفة، وإذا تم بيع بعض هذه الموارد الفائضة للدول غير المعادية فإنّه يتم إنفاق عائداتها على احتياجات الناس، لذلك فإنّ سياسة الإسلام في الكهرباء في ظل الخلافة سترسى دعائم التصنيع القوي في باكستان.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٧ **"تتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء هي: أ– كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلدة. ب– المعادن التي لا تنقطع كمنابع البترول. ج– الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار"** كما ورد في المادة ١٣٨ **"المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أنّ المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد"** وورد في المادة رقم ١٣٩ **"لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة"** وفي المادة ١٤٠ **"لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها"**.

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة للدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن والسنة: ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠

٤– حيَّهلا الدولة الرائدة في العالم، الخلافة

أ– ستعيد الخلافة الغاز والفحم والنفط والكهرباء إلى الملكية العامة، فينتج عن ذلك أسعار معقولة للكهرباء وبسعر التكلفة.

ب– توفير الطاقة أمر ضروري لتطوير قاعدة صناعية قوية، وهي ضرورية لأي دولة تطمح إلى قيادة العالم.

ت– المفاهيم الإسلامية الفريدة في الطاقة ستكون مثالا ساطعا للعالم سيدفعه إلى التخلي عن الرأسمالية.

ارتفاع الأسعار

١- بداية: السبب الرئيس في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار هو انخفاض قيمة العملة بشكل مستمر، لأنها لا تستند إلى الذهب والفضة.

في الأصل فقد كانت الروبية تشبه العملات الأخرى، كالدولار والجنيه الإسترليني والفرنك، حيث كانت مدعومة بمال حقيقي في شكل معدن نفيس، فالدولار كان مدعوما بالذهب، أما الروبية فكانت مدعومة بالفضة، وقد عمل هذا النظام على استقرار قيمة الوحدة النقدية داخلياً، داخل الدولة، وخارجياً في التجارة الدولية.

والدليل على ذلك، أنّه كان مستوى سعر الذهب في سنة ١٩١٠ نفسه في سنة ١٨٩٠. واليوم فإنّ هناك ما يكفي من الذهب والفضة في العالم لدعم الاقتصاد الحقيقي والمعاملات، مثل شراء وبيع الغذاء والملابس والبيوت والكماليات وآلات التصنيع والتكنولوجيا ...الخ. لكن بسبب الممارسات الرأسمالية فقد فاق الطلب على النقد المعروض الطلب على الذهب والفضة، فتخلت الدول عن المعدن النفيس كأساس لعملاتها، لذلك أصبحت العملة مدعومة بقوة الدولة فقط، فتطبع المزيد من النقود دون أن تكون مدعومة بشكل كامل بالذهب والفضة، فتصبح قيمة كل ورقة نقدية جديدة أقل من التي طُبعت قبلها. ولأنّ النقود تُستعمل إما لشراء سلع أو خدمات، لذلك أصبحت قيمة النقود أقل، إن لم تكن بلا قيمة تقريبا. وازدادت الحاجة إلى النقود للشراء، فبدأت أسعار جميع السلع والخدمات بالارتفاع. وارتفاع الأسعار بشكل مستمر الآن جزء من النظام الذي أوجد التضخم على نطاق واسع، وهذا هو سبب ارتفاع الأسعار بهذه السرعة. وهكذا فإنّ الروبية التي كانت تساوي أكثر من ١١ غراماً فضة قبل الاحتلال البريطاني، فإنّه بعد

أكثر من مائتي عام في ظل النظام الرأسمالي الآن تساوي حوالي (١/٩٠٠) من غرام فضة.

وقبل الحرب الأمريكية على المسلمين في أفغانستان والعراق...، كنت تحتاج إلى ٣٠,٩٧ روبية لشراء دولار أمريكي واحد، وخلال نظام مشرف، يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٨/٨/١٥، ارتفعت لتصل ٧٦,٩ روبية، ما جعل التضخم في باكستان يصل لأعلى مستوياته خلال ٣٠ سنة. والآن في ظل نظام كياني وزرداري، فإنّك تحتاج لأكثر من ٩٨ روبية لشراء دولار أمريكي واحد. وبمرور كل سنة تفقد الروبية من قيمتها وتصبح قيمتها الشرائية أقل بالارتفاع الكبير في الأسعار، مثل شراء اللحم الذي أصبح بعيدا عن متناول أيدي معظم الناس، والفواكه التي باتت من كماليات الحياة، والخضروات التي أصبحت عبئا كبيرا على كاهل الناس. وقيمة الروبية اليوم تساوي أقل من بيسا قبل عقود عدة، وعلى الرغم من الادعاءات المطمئنة الكاذبة للحكومة، إلا أنّ الحقيقة على عكس ذلك، فالروبية تنهار بشكل مستمر، وهي السبب الرئيس الذي يؤدي للارتفاع الهائل في الأسعار، ومع ذلك فإنّ الحكومة مستمرة في طباعة المزيد من المال دون أن تبالي بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، منهمكة بحفر قبر شريان الحياة الاقتصادية وعملتها.

٢- الاعتبارات السياسية: معالجة العوامل التي تؤدي إلى مزيد من الطلب على النقود.

أ- التضخم هو نتيجة مباشرة للإقراض الربوي، فالرأسمالية تتلاعب بسعر الفائدة للسيطرة على الاقتصاد، ومالكو البنوك الخاصة يستخدمون أموال المودعين لإيداعها في البنك المركزي في حسابات خاصة لتكسب من ارتفاع معدلات الفائدة، فتاريخيا، فإنّه ما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٣، كان متوسط

سعر الفائدة ١٢،٧٥% ولأنّ بنك الدولة لم يكن يملك المال الفائض لتسديد الفائدة للبنوك الخاصة، فإنّه عوض النقص عن طريق طباعة المزيد من الأوراق النقدية من أجل دفع فائدة إيداعات البنوك، لذلك تلقت المصارف الخاصة الأموال على شكل فوائد من البنك المركزي لتستخدمها في دفع أموال للمودعين بمعدل فائدة أقل قليلا، والفرق يعد ربحا للبنوك الخاصة، وهكذا فإنّه بدلا من الحد من التضخم أصبحت الفائدة في حد ذاتها سببا للتضخم لفرضها طباعة المزيد من النقود أو أقل قيمة، بينما البنوك المملوكة للقطاع الخاص لا يكون عندها حاجة للتوجه نحو الاستثمار لأنهم يسعون وراء "الربح" على القروض من خلال الفائدة. وهكذا، فإنّه في مجال الخدمات المصرفية الرأسمالية، تظل شريحة قليلة من المجتمع تستفيد بشكل كبير، ويظل أكثر الناس يعانون تحت الصدمات من القروض، ومن خفض الإنفاق وفقدان قيمة الروبية، وارتفاع الأسعار وإغلاق الشركات والبطالة، وكلها تدور في دوامة مستمرة من التدمير الاقتصادي.

ب- يتكون الرصيد الرأسمالي للسياسة التجارية من خفض قيمة الروبية، وهو أيضا يؤدي إلى التضخم، ولكونها دولة مستوردة وضعيفة في التصنيع، فإنّ الحكومة الباكستانية الرأسمالية تشرف على تخفيض قيمة الروبية، وفقا لأوامر صندوق النقد الدولي، وهذا الذي يدعون أنهم قاموا به لمعالجة التوازن التجاري لباكستان، وهذا الذي يجعل الدولة تشجع على الصادرات من السلع المحلية وليس الاستيراد، ومع ذلك فإنّه من خلال تخفيض قيمة الروبية، فإنّ الحكومة الباكستانية تزيد من تكاليف التصنيع، وهو ما تسبب بالفوضى في قطاعي الزراعة والمنسوجات وغيرها من القطاعات التي تعاني بالفعل من سياسة أسعار الفائدة المرتفعة. وبالتالي، فإنّ ارتفاع تكلفة الاقتراض، جنبا إلى جنب مع

الزيادة في تكاليف التصنيع، دفع بالشركات والعديد من الصناعات بأن تكون غير قادرة على المنافسة دوليا، وانخفاض في حجم الصادرات الرئيسية لأنها غير قادرة على العثور على مشترين لمنتجاتها باهظة الثمن، فتدهور توازن باكستان للمدفوعات، مما زاد من استمرار استيراد المواد الغذائية الأساسية، على الرغم من كونها رابع أكبر اقتصاد زراعي في العالم، وباكستان هي مستورد كبير للمواد الغذائية، وهذا يعني أنّ على باكستان أن تدفع أكثر لاستيراد المواد الغذائية بعد تخفيض قيمة العملة، مما تسبب في تضخم أسعار الغذاء المحلية بشكل كبير. وفي السنوات الأخيرة، أحرز تضخم أسعار الغذاء تزايدا بسبب انخفاض قيمة الدولار لربط الروبية الباكستانية بالدولار. ولإخفاء فشل سياسات تخفيض قيمة العملة، اعتمدت الحكومة الباكستانية أكثر فأكثر على تحويلات المغتربين والصادرات المحلية من المواد الغذائية الأساسية لتعزيز توازن مدفوعات باكستان، ومن أجل توازن المدفوعات وهو من الصعب جدا على أهل باكستان، وفي محاولة يائسة لكسب النقد الأجنبي لتحسين ميزان المدفوعات، لجأت الحكومة الباكستانية إلى تصدير المواد التي يحتاجها الناس من المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز والقمح، مما يؤدي إلى نقصه في الأسواق المحلية، وعلاوة على ذلك، فإنّ صعوبة التبادل التجاري يحول دون الحصول على العملات الأجنبية وإعادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي، ولكن ما يعود على الوطن هو مدفوعات خدمة الديون لتعزيز الاقتصادات الأجنبية. وهكذا، اضطرت الحكومة الباكستانية إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي إلى تعقيد مشاكلها، وهذه القروض الجديدة تأتي بمزيد من الفائدة، ما يجعل باكستان، شأنها شأن معظم البلدان "النامية" قد دفعت القرض الأصلي مرات عدة وهي في الواقع عاجزة عن "التطوير"، لأنّ هذه القروض توجد ظروفا تخنق الاقتصاد، بدءا بأسعار

الفائدة، وانخفاض قيمة العملة، فضلا عن مجموعة كاملة من القيود على النمو الزراعي والصناعي.

ت- العودة إلى معيار الذهب والفضة حل عملي للمسلمين، فبلاد المسلمين في دولة الخلافة القادمة قريبا إن شاء الله من المرجح أن تحتوي على الكثير من موارد الذهب والفضة، ولأنّ الأمة تمتلك موارد كبيرة فإنّ هناك حاجة ماسة لهذه الموارد من قبل بلدان أخرى، مثل النفط والغاز والفحم والمعادن والسلع الزراعية، والتي يمكن أن تستخدمها الدولة لمقايضتها بالذهب والفضة، كما أنّ لدى البنوك في البلدان الإسلامية عملات دولية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والتي يمكن استخدامها للتبادل أيضا، ولدى البلدان الإسلامية القدرة على الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية، وبالتالي فإن الاقتصاد الحقيقي يكون مستقرا ومقاوما للتلاعب والمضاربات، بمجرد إلغاء الاقتصاد الطفيلي.

٣- الأمور الشرعية التي تتعلق باستعادة مرجعية الذهب والفضة

أ- لقد فرض الإسلام أن تكون عملة الدولة مدعومة بالثروة المعدنية الثمينة وهي بالتحديد الذهب والفضة، وهو ما ينهي الأسباب الجذرية للتضخم، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين بسك دينار الذهب والذي يزن ٤،٢٥ غراما، والدرهم الفضي الذي يزن ٢,٩٧٥ غراما كعملة للدولة، هذا هو سبب تمتع الخلافة باستقرار الأسعار فيها لأكثر من ألف سنة، واليوم تستطيع الخلافة مقايضة السلع مثل النحاس والعملات الأجنبية بالذهب والفضة، وسيكون تعامل الدولة بالذهب والفضة في التعاملات الدولية، على الرغم من أنّ العالم الإسلامي فيه الاكتفاء الذاتي في معظم الأمور. وعلاوة على ذلك، فإنّ إعادة التعامل بقاعدة الذهب والفضة في التجارة الدولية ينهي النظام غير العادل المفروض من أمريكا من خلال فرض الدولار على التجارة

الدولية، وكما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٦ **"تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي"** وفي المادة ١٦٧ **"نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة"**، وفي المادة رقم ١٦٨ **"الصرف بين عملة الدولة وبين عملات الدول الأخرى جائز كالصرف بين عملتها هي سواء بسواء."**

ب- سيكون بيت المال في دولة الخلافة دائرة مالية لدعم نمو الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك التنمية الزراعية والصناعية، فالاقتصاد في دولة الخلافة ليس طفيليا يستنزف الثروة من الاقتصاد من خلال الربا، والبنوك الخاصة الحالية أصبحت بحاجة إلى توسيع الحاجة للمعروض النقدي باستمرار، وفقدان في القيمة في العملة، والزيادة الناتجة في الأسعار، وسوف يكون التركيز الوحيد على تطوير اقتصاد حيوي وقوي، وذلك باستخدام القروض لتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية المحلية، كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٩ **"يُمنع فتح المصارف منعاً باتاً، ولا يكون إلا مصرف الدولة، ولا يتعامل بالربا ويكون دائرة من دوائر بيت المال. ويقوم بإقراض الأموال حسب أحكام الشرع، وبتسهيل المعاملات المالية والنقدية."**

ت- وبدلا من تدمير الاقتصاد واللجوء صاغرين إلى المزيد من القروض، فإنّه بعد إقامة الخلافة في باكستان مثلا على قاعدة ثابتة، فإنّ ذلك سيرسل رسالة مدوية في العالم للتخلص من نموذج الظلم الاستعماري الغربي المسنود بالفائدة

والإقراض بشروط مجحفة، فهذا هو النظام الظالم الذي يمنع الدول من الوقوف على قدميها في ظل الظروف الخانقة، على الرغم من أنها قد سددت القرض مرات عدة من اقتصادياتها على شكل فوائد. وكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦٥ **"وأما القسم الثاني من المادة فإن دليل تحريمه هو أنه يجعل الدولة مالياً تابعة لمن يرتبط بهم نقدها من الدول الكافرة، وتكون فوق ذلك تحت رحمة هذه الدولة الكافرة من ناحية مالية، وكلاهما حرام. والقاعدة الشرعية: "الوسيلة إلى الحرام حرام". ولذلك كان ارتباط نقد الدولة الإسلامية بالأجنبي حرام."**.

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير للاطلاع على الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩

٤- الأخذ بيد الخلافة كي تصبح نموذجا اقتصاديا للعالم

أ- تعزيز واستقرار العملة من خلال دعمها بالثروة الحقيقية من الذهب والفضة، لوضع حد للتضخم المتزايد، والذي شل القطاعات الصناعية والزراعية، ومرة واحدة وإلى الأبد.

ب- إنهاء تعاملات المصارف الربوية الخاصة وإيجاد مؤسسات مالية تابعة لبيت المال أي فروعٍ له تعطي قروضا بدون فوائد وذلك لتغذية اقتصاد نشط، ويمتد ذلك إلى تمويل ودعم القطاعات الزراعية والصناعية.

ت- العمل على القضاء على القروض الاستعمارية على الصعيد العالمي، والتي حولت دول العالم إلى قطاعات من المتسولين

التعليم

أولاً: التعليم في باكستان فاسد ومتدنٍّ مما تسبب بالتخلف

منذ تأسيس باكستان، والإهمال الفظيع في التعليم مستمر، مما أدى إلى حرمان عشرات الملايين من أبنائنا وبناتنا من التعليم الذي هو حق كفله لهم الإسلام. فقد فصل الاستعمار البريطاني التعليم إلى العلوم التجريبية وإلى التربية الإسلامية لتتشكل مؤسستان منفصلتان للتعليم، المدارس العادية والمدارس الدينية، وقد استمر هذا التقسيم إلى يومنا هذا تقريبا دون الالتفات إلى وجهة نظر الإسلام في الأمر. وبالنظر إلى وجهة نظر الإسلام فإنّه ليس هناك انفصال بين الدين والحياة، على عكس الحضارة الغربية. فالإسلام هو أساس وجهة النظر في جميع أعمالنا في الحياة، ومع ذلك، فإنّ سياسة التعليم الحالية في باكستان تسعى لإنتاج أجيال يحملون وجهات نظر "دنيوية" ولا يحملون وجهة نظر الإسلام في الحياة الدنيا، وعلى الجانب الآخر فإنّ من يدعون تمثيل الإسلام ليسوا قادرين على تطبيق الإسلام في الحياة العملية. وقد أدى هذا التقسيم إلى انحطاط في تفكيرنا واعتماد للمفاهيم الغربية وما ترتب على ذلك من ميول، وفقدان للعلماء والمثقفين المختصين والسياسيين المخلصين. وهذا هو سبب علو صوت الناس في أنّ هناك "فراغا في القيادة." كما أنّ سياسة التعليم الحالية تهدف إلى إبعاد الإسلام عن الحياة العملية وجعله موضوعا أكاديميا، في حين يبني الإسلام الشخصيات الإسلامية الحيوية المخلصة. وبالتالي فإنّ الخلافة تثقف الناس بالإسلام بطريقة تجعلهم قادرين على تطبيق الإسلام في حياتهم السياسية وعلى المستوى الفردي أيضا، يعرفون الغرض من وجودهم في هذا العالم، وهو عبادة الله سبحانه وتعالى، وليس إبعاد الإسلام من الحياة السياسية. وهذا يضمن إيجاد وجهة نظر صحيحة بين أبناء وبنات

الأمة على أنّ الدين يقدم حلولا لمشاكل الأمة الاقتصادية والسياسية، داخليا وخارجيا، وهذا الذي مكن الحضارة الإسلامية من أن تكون منارة للشعوب لأكثر من ألف عام، وقد خرّجت الدولة أبناء وبنات أفذاذا وروادا في مجالات عدة مثل الرياضيات والطب والفقه وعلم الفلك، وقد كانت اللغة العربية اللغة الرسمية في دولة الخلافة، وسمة للمتعلمين الرجال والنساء في العالم، وكانت مدن الخلافة الوجهة المفضلة للنخبة الأوروبية لتتعلم فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ النظام الحالي يتبع طرقا غير صحيحة للتدريس، والتركيز على الحفظ المجرد في التعلم، بدلا من التركيز على بناء المفاهيم من خلال ربط الأفكار بالمشاعر بطريقة واضحة، وهذا الأمر هو الذي أدى إلى الخروج عن طريقة التفكير العقلية التي اتبعتها الحضارة الإسلامية لقرون عدة، وعلاوة على ذلك، فإنّ هناك ندرة ونقصا حادا في المرافق التعليمية، فهناك نقص حاد في المعلمين المؤهلين، وفي العديد من المدارس فإنّ العديد من المواضيع الرئيسية تُدرس بلغة لا هي لغة القرآن ولا هي اللغة الأم للطالب، وقد جاءت باكستان في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ في المركز ١١٣ من بين ١٢٠ دولة في مستوى التعليم، لقد أدت إخفاقات السياسات الحكومية وشح التمويل إلى ازدهار قطاع التعليم الخاص، حتى باتت الجامعات الخاصة أكثر انتشارا من الجامعات الحكومية، وبالتالي زيادة العبء المالي على أولياء الأمور. بالإضافة إلى ذلك فإنّ غالبية الآباء والأمهات يتطلب منهم توظيف معلم خاص لأبنائهم أو إرسالهم إلى مدارس التعليم الخاصة، مما يضاعف من بذل الوقت والجهد والتكلفة، بسبب هذه العيوب فإنّ معظم الطلاب يرغبون في السفر إلى الغرب لتحصيل التعليم الجامعي، ونتيجة ذلك تفقد باكستان وبلدان إسلامية أخرى الشباب الموهوبين من خدمة الأمة الإسلامية بما

يسمى"هجرة الأدمغة"، ولا يجدون فيما بعد سببا للعودة إلى باكستان، لأنّ التحصيل العلمي لديهم لا يمكن استيعابه في الصناعة والزراعة، وخصوصا أنّ الحكومة قد فشلت في ربط البحوث العلمية باحتياجات الصناعة والزراعة.

ثانياً: الاعتبارات السياسية: التعليم في باكستان أداة للسياسة الاستعمارية لفصل المسلمين عن العقيدة الإسلامية وتراثهم الإسلامي، والحيلولة دون النهضة والتقدم.

١- كانت السياسة الاستعمارية في التعليم تعتمد على المناهج التي تقطع الصلة بين المسلمين والعقيدة الإسلامية، وذلك من خلال تعزيز مفاهيم العلمانية الليبرالية والديمقراطية وغيرها من المفاهيم التي تفرض سيادة الأيديولوجية الغربية، وقد وضع البريطانيون هذه السياسات من خلال احتلالهم، أما اليوم فإنّ أمريكا وأوروبا والمؤسسات الاستعمارية مثل البنك الدولي هم من يشرفون عن كثب على هذه السياسات، ولهذا فقد تم وضع المناهج المدرسية للمدارس الحكومية والخاصة في باكستان، وكتبت هذه المناهج من قبل الأكاديميين الغربيين، ممن لديهم هدف إيجاد صورة للإسلام بأنه شعائر فقط، وفرضوا مفاهيم فاسدة من إنتاج المفكرين والفلاسفة والعلماء الغربيين وتعزيز حب الغربي وطريقة عيشه. والهدف هو إنتاج الشخصيات العلمانية ذات المرجعية الغربية، الأيديولوجية والرأسمالية والقانون الذي هو من صنع الإنسان.

٢- يتم في النظام المدرسي الحالي تدريس الإسلام بطريقة نظرية ولا يتم ربطه بالواقع، فمناهج التعليم في المدارس الدينية انحصرت في الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات والأخلاق فقط، مع ذكر لبعض أحكام

الميراث والنكاح والطلاق، وأهملت الأحكام الأخرى التي تتعلق بالمعاملات والشؤون الاقتصادية والمعاملات الخارجية والمسائل المتعلقة بمحاسبة الحاكم.

٣- التمويل الحكومي ليس كافيا لتوفير المرافق التعليمية والمدرسين المدربين المختصين في إنتاج البحوث والتكنولوجيا.

ثالثاً، الجانب الشرعي: تطوير التعليم وفقا للعقيدة الإسلامية.

١- الدولة الإسلامية تحمل مسؤولية تعليم أبناء وبنات الأمة، وسوف يكون الهدف الرئيس في دولة الخلافة وضع سياسة للتعليم من شأنها بناء الشخصيات الإسلامية بعقلية ونفسية قويتين، وبالتالي فإنّها ستعمل على تطوير المناهج على نحو من شأنه تطوير طريقة التفكير والتفكير التحليلي والرغبة في المعرفة من أجل الحصول على الثواب وإرضاء الله سبحانه وتعالى، وكذلك تقديم مساهمات ذات قيمة للمجتمع، فقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٧٠ "**يجب أن يكون الأساس الذي يقوم عليه منهج التعليم هو العقيدة الإسلامية، فتوضع مواد الدراسة وطرق التدريس جميعها على الوجه الذي لا يحدث أي خروج في التعليم عن هذا الأساس**".

٢- وسيتم التركيز على العلوم التجريبية في مختلف مراحل التعليم بهدف تطوير الإنتاج والتنمية والتكنولوجيا، بحيث تصبح الخلافة قائدة للعالم في مجالات الابتكار الصناعي والصحة والهندسة المعمارية والمتطلبات العملية الأخرى للوجود الإنساني، وسيتم ربط العلم والتكنولوجيا

بالحاجات الضرورية العملية، مثل الزراعة والصناعة والرعاية الصحية، وهذا الذي سيضمن تفوق الأطباء والعلماء والمهندسين بين الأمم. ومن خلال التمازج بين أبناء وبنات المسلمين الأكفاء وبين غاية المسلمين في الحياة سينتج ثورة في الإبداع والتقدم وبناء الخلافة كقوة رائدة، أما بالنسبة للآداب الثقافية، فإنّه يتم تعليم الطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية وفقا لسياسة محددة لا تتعارض مع الأفكار الإسلامية، وفي مجال التعليم العالي، فإنّ دراسة الآداب الثقافية لا تخرج عن سياسة التعليم وهدفه، وقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٧٤ "**وأما في المرحلة العالية فتؤخذ هذه المعارف كما يؤخذ العلم على شرط أن لا تؤدي إلى أي خروج عن سياسة التعليم وغايته**".

٣- سيخصص وقت كاف لتعلم اللغة العربية والعلوم الإسلامية حتى يتم بناء الأطفال على المبادئ الأساسية للإسلام وتطبيقه بشكل عملي، وسيتم تدريس الثقافة الإسلامية في جميع مراحل التعليم، وسيتم تشجيع أبنائنا وبناتنا ليصبحوا أكفاء في فهم الأحكام الشرعية والقضائية من أجل فهم كيفية تطبيق الإسلام في الحياة العملية، وقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٧٢ أنّ "**الغاية من التعليم هي إيجاد الشخصية الإسلامية وتزويد الناس بالعلوم والمعارف المتعلقة بشؤون الحياة. فتجعل طرق التعليم على الوجه الذي يحقق هذه الغاية وتمنع كل طريقة تؤدي لغير هذه الغاية**"، وقد جاء في شرح المادة رقم ١٧٥ "**دليلها فعل الرسول ﷺ فإنه كان يعلم أحكام الإسلام للرجال والنساء**

والشيوخ والشبان، مما يدل على أنّ الإسلام يعلم كل جيل من الناس، فيعلم في جميع مراحل التعليم".

٤- ستقدم دولة الخلافة التسهيلات للمدارس والبرامج التدريبية للمعلمين لزيادة المعرفة الموضوعية، وكذلك لاكتساب أساليب للتدريس تسهل عملية التعلم، وسيتم تأمين التعليم من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي حيث التركيز فيها على البحوث، وللحصول على تمويل التعليم، فإنّ الخلافة ستعيد من هيكلة إيرادات الدولة وفقا للأحكام الشرعية لتسريع التقدم العلمي، وسوف تدر عوائد ضخمة من الممتلكات العامة مثل الطاقة والشركات الحكومية مثل البناء على نطاق واسع وتصنيع الآلات، وتنهي جميع أشكال الضرائب المهلكة مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات التي خنقت النشاط الاقتصادي، وستعمل دولة الخلافة على النهوض بالأمة مرة أخرى لتصبح منارة للمعرفة كما كانت لقرون عدة، وقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ١٧٩ "**تهيئ الدولة المكتبات والمختبرات وسائر وسائل المعرفة في غير المدارس والجامعات لتمكين الذين يرغبون في مواصلة الأبحاث في شتى المعارف من فقه وأصول فقه وحديث وتفسير، ومن فكر وطب وهندسة وكيمياء، ومن اختراعات واكتشافات وغير ذلك، حتى يوجد في الأمة حشد من المجتهدين والمبدعين والمخترعين**".

رابعاً، مستوى التعليم الذي تستحقه الأمة

١- سيتم توفير التعليم في دولة الخلافة في المرحلتين الابتدائية والثانوية بالمجان لجميع الطلاب، من الذكور والإناث، ودولة الخلافة تسعى إلى توفير المستوى الجامعي بالمجان أو بتكلفة منخفضة بحسب قدرة الدولة.

٢- يكون منهاج التعليم واحداً، ولا يسمح بمنهاج غير منهاج الدولة. ولا تمنع المدارس الأهلية ما دامت مقيدة بمنهاج الدولة، قائمة على أساس خطة التعليم، متحققاً فيها سياسة التعليم وغايته على أن لا يكون التعليم فيها مختلطاً بين الذكور والإناث لا في التلاميذ ولا في المعلمين، وعلى أن لا تختص بطائفة أو دين أو مذهب أو عنصر أو لون.

٣- المناهج تدرّس القيم الإسلامية فقط ولن تشتمل على أي مفهوم يتعارض مع الفهم الحقيقي للإسلام.

٤- سيتم تدريب المعلمين حتى يكونوا قادرين على تطوير طرق التدريس الصحيحة من أجل تعليم طريقة التفكير العقلية، وتطوير الإبداع وتحقيق الهدف من سياسة التعليم وهو إيجاد الشخصيات الإسلامية.

٥- وسيتم توفير التمويل لزيادة المرافق التعليمية مثل المختبرات والمكتبات ومراكز البحوث. وسيتم منح الطلاب فرصا مغرية للبقاء في البلدان الإسلامية للمساهمة في نهوض وتقدم الأمة الإسلامية

القوات المسلحة

أ- بداية: لقد استرقت أمريكا قواتنا المسلحة النبيلة فسيطرت على توجهها عن طريق الخونة في القيادة العسكرية والسياسية في باكستان.

في عام ٢٠١٣، تمت مراجعة عقيدة الجيش الباكستاني العسكرية تجاه الهند، حيث تم اعتبار "التهديدات الداخلية" أكبر خطرا على أمن البلاد من الهند، فلم يعد ينظر إلى الهند باعتبارها التهديد الأول لأمننا، واعتبرت حرب أمريكا على ما يسمى بالإرهاب، والتي هي حرب على الإسلام والمسلمين، محور تركيز الجيش الباكستاني، وقد جاءت هذه المراجعة لعقيدة الجيش في الوقت الذي تسعى فيه أمريكا لإقامة وجود عسكري دائم في المنطقة بعد التمويه بانسحاب محدود لقواتها من أفغانستان، وإعلان الجيش تبنيه للكتاب الأخضر الذي وضعته قيادة الجيش وفق الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة هو نتيجة للاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة منذ ٩/١١ لإعادة توجيه باكستان، ودورها في المنطقة، ودور القوات المسلحة الباكستانية، حيث تركز هدف الولايات المتحدة على تحقيق ثلاثة أمور: ١. ضمان إشغال الجيش الباكستاني في حرب دائمة داخل حدود باكستان ٢. تغيير قناعة الجيش فيما يتعلق بالعداء للهند، وذلك لتتمكن الهند من الصعود كقوة إقليمية ٣.استخدام الجيش ضد الأمة في سعيها لعودة الخلافة.

منذ أن بدأت الحرب في أفغانستان، كانت الولايات المتحدة تدفع بالجيش الباكستاني للتركيز على المناطق القبلية. وقد كان المسؤولون الأمريكيون غير راضين عن الجيش الباكستاني لبطئه في التحول عن استراتيجية الحرب التقليدية التي تركز على الهند، وأوضحوا بأنّ الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة باكستان في إعادة توجيه الجيش لمكافحة التمرد، وقد كان سبب هذا البطء في

تحول الجيش الباكستاني يرجع في المقام الأول إلى حقيقة أنّ معظم الجيش نشأ على محاربة ومعاداة الهنود، وليس محاربة إخوانهم، وما آلمهم أكثر هو أنهم أمروا بمحاربة إخوتهم من أجل تأمين مصالح أمريكا.

ولذلك، فإنّ حفنة من الخونة في قيادة الجيش، وهم على اتصال وثيق وتنسيق مع المسؤولين العسكريين والسياسيين الأمريكيين، عملوا على وضع استراتيجية ماكرة لتغيير توجه القوات المسلحة، بحيث تعتمد حرب أمريكا على جعل الإسلام مركز تنبههم، وهذه الخطة الواسعة تتسم بسمات رئيسية ست:

١- البدء بنشر مزيد من القوات في المنطقة القبلية استجابة لمطالبة الولايات المتحدة بالقيام بهجمات في المناطق القبلية، ففي عام ٢٠٠٤، كان هناك حوالي ١٠,٠٠٠ جندي في المناطق القبلية، بالإضافة إلى قوات حرس الحدود. وقد زاد العدد بمعدل ١٠ إلى ١٥ ألفاً كل عام، حتى أصبح عدد القوات المنتشرة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠١١، والآن أصبح هناك ١٥٠,٠٠٠، وقد تم نقل الجزء الأكبر من هذه القوات إلى المناطق القبلية من الحدود الشرقية مع الهند.

٢- مع هذا العدد المتزايد من القوات، أضافت الولايات المتحدة هجمات الطائرات بدون طيار في المناطق القبلية، فحتى عام ٢٠٠٧، فإنّ العدد الإجمالي لهجمات الطائرات بدون طيار كان ٨، بينما زادت حتى أصبحت ٣٥ في عام ٢٠٠٨، و ٥٣ في عام ٢٠٠٩، حتى وصلت إلى ١١٧ في عام ٢٠١٠ و٦٤ في عام ٢٠١١ و٤٦ في عام ٢٠١٢، وخلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٣ كان ٩ هجمات، وأمريكا تعتبر جميع الذين قتلوا في هجمات الطائرات بدون طيار مقاتلين، على الرغم من أنّ الغالبية العظمى من الآلاف الذين قتلوا في هجمات الطائرات بدون طيار هم من المدنيين، وكانت النتيجة

متوقعة، فالقبائل الكثيرة المحايدة في المنطقة أصبحت تصب جام غضبها على القوات المسلحة الباكستانية، لأنهم اعتبروا الجيش الباكستاني يسهل الطريق أمام الهجمات الأمريكية الصليبية ضد أطفالهم ونسائهم وكبار السن فيهم.

٣- من خلال إيجاد أجواء للفتنة، والتمكين لمجموعة ريموند ديفيس، ووجود عناصر مرتبطة بهم في المناطق القبلية، اتضح أنّ هناك مؤامرة واضحة من قبل الولايات المتحدة لإيجاد رأي عام محلي ضد المنطقة القبلية من خلال افتعال هجمات مزيفة، وعادة هذه التفجيرات تستهدف مناطق ذات كثافة سكانية عالية. ومن خلال وجود بلاك ووتر وغيرها من المنظمات العسكرية الخاصة وتحركاتهم الحرة في المناطق القبلية، ومع اكتشاف وجود مرتزقة وعليهم الأوشمة على ظهورهم، تأكد أنّ الولايات المتحدة والخونة في القيادة السياسية والعسكرية يتآمرون معا لإشعال الحرب في المناطق القبلية، وبالتالي فليست الولايات المتحدة وحدها التي تتآمر علينا، بل إن كياني وزرداري ونادیهم من البلطجية يقومون بمساعدة الصليبية الأمريكية، على الرغم من أنّ واجبهم حمايتنا والمحافظة على سيادة بلادنا.

٤- وعلى المستوى الوطني، فإنّ إعلان الهند بأنّها "الدولة الأولى الأحق بالرعاية" وحملة التطبيع معها كان كذلك جزءا من مؤامرة لإيجاد رأي عام من أجل السلام مع الهند، وتحويل اهتمام الجيش من الهند إلى المناطق القبلية.

٥- وبالإضافة إلى ذلك فإنه في عام ٢٠٠٩، وافقت الولايات المتحدة على وضع باكستان على قائمة صندوق مكافحة التمرد (PCF) من أجل توفير الأموال اللازمة لمساعدة باكستان للتغلب على جميع القضايا المتعلقة بمكافحة التمرد، وهو المعروف باسم صراع منخفض الكثافة، لعملياتها في المناطق القبلية، وقد كان هناك شروط محددة لتزويد الجيش الباكستاني بمجموعة واسعة

من المعدات العسكرية لمكافحة التمرد، وشملت البنود تزويد الجيش بمروحيات كوبرا وطائرات للنقل ورادارات مراقبة ونظارات للرؤية الليلية وما شابه ذلك، ولزيادة الطين بلة، قدمت الولايات المتحدة ما يزيد على ٧٠ مدربا لتدريب الجيش على أنشطة مكافحة التمرد. واستخفافا بقواتنا الجوية فقد زودتها أمريكا بطائرات F16 المطورة ولكن لا يمكن للقوات الجوية الباكستانية إطلاق صاروخ واحد منها من دون أخذ الشيفرات التشغيلية اللازمة من الولايات المتحدة، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة قد دعمت "تطوير" معدات الجيش حتى يتحول الجيش إلى قوة شرطة في خدمة مصالحها.

٦- "تطهير" القوات المسلحة من ذوي الكفاءات العالية ومن ذوي الميول الإسلامية، من القادرين على قيادة القوات المسلحة وتوجيهها لخدمة الإسلام والمسلمين، وقد بدأ مشرف "بتطهير" الجيش من هؤلاء الضباط مثل الجنرال عثماني، واحتفظ بالجنرال كياني الذي ما زال في الخدمة لغاية الآن وهو الذي قام بمطاردة العميد علي خان الذي كان يرفع صوته في وجه مشرف وكياني لانحنائهم لأمريكا، ولاستكمال هذا النهج وضع كياني وناديه من الخونة شرطا للترقية والانضمام إلى التدريب في كلية الأركان المرموقة في كويتا بأن يكون الضابط من الذين تقطر أيديهم من دماء المسلمين في المناطق القبلية، فأصبحت الترقيات مربوطة بقتل المسلمين والانضمام إلى جبهة الصليبيين.

وكل هذا "التطهير" هو لتهدئة قلق أميركا الكبير من عودة الخلافة، ففي مقابلة مع ديفيد كيلكولن، مستشار قائد القيادة المركزية الأمريكية في مارس ٢٠٠٩ قال فيها "باكستان لديها ١٧٣ مليون نسمة وفيها أكثر من ١٠٠ رأس نووي، وجيشها أكبر من الجيش الأمريكي ... ونحن الآن على أعتاب استيلاء المتطرفين على هذا البلد، ومن شأن ذلك تقزيم إنجازاتنا في الحرب على

الإرهاب"، وفي مقال نشر في مجلة نيويوركر في ١٦ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٩ ذكرت "إنّ الخوف الرئيس هو من المتطرفين داخل الجيش الباكستاني ممن يطمحون إلى القيام بانقلاب فيه"، وقال مسؤول كبير في إدارة أوباما أنّ حزب التحرير هو من يسعى إلى ذلك بهدف إقامة الخلافة، أما بالنسبة للدولة الهندوسية، فقد قال مسؤول رفيع المستوى من وكالة المخابرات الهندية، وفي السياق نفسه "لدينا مخاوف بشأن الأسلحة النووية في باكستان، ونحن لسنا قلقين عليها من الملالي من مغبة السيطرة على البلاد، ولكن نحن قلقون من كبار الضباط في الجيش الباكستاني الذين يريدون الخلافة ... وبعض الرجال الذين نراقبهم لديهم مفاهيم قيادة الجيش الإسلامي."

وهكذا، قدمت الولايات المتحدة الأموال والمعدات والدعم اللوجستي، بينما الخونة في قيادتنا قدموا شرفهم العسكري لمحاربة إخوانهم المسلمين، فهذه هي المؤامرة التي يقوم على تحقيقها الخونة في القيادة العسكرية، حتى يتمكنوا من الترويج لفكرة أنّ التهديد الأمني الداخلي هو الرئيس وليس الهند، وقُتل في سبيل ذلك الآلاف من القوات المسلحة الباكستانية وفُقد عشرات الآلاف من المدنيين، فضلا عن خسارة مليارات الدولارات من اقتصادنا، والخونة في قيادة قواتنا المسلحة قد كذبوا لإخفاء ولائهم وتآمرهم مع الصليبية الأمريكية، فهم ليسوا مجرد كذابين، بل هم صناع الأذى الدنيء من أجل التضليل المحسوب.

وكذلك فإنّ ما يدين الجنرال كياني علنا هجمات الطائرات بدون طيار التي يطلب تكثيفها في الخفاء، ففي حين أغلق عينيه خلال هجوم أبوت أباد (لأنه كان متواطئا في الهجوم)، حذر الولايات المتحدة من مغبة قيامها بهجمات أحادية في وزيرستان الشمالية، لأنه كان يعلم بأن الولايات المتحدة قد تفعل ذلك، فقال ظاهراً من القول إنه سيكون عليهم التفكير في ذلك عشر مرات

لأن باكستان ليست العراق أو أفغانستان، وفي الوقت نفسه يخذِّل الجيش الباكستاني عن رفض أوامر أمريكا، فيظل كياني يكرر بأن باكستان لا تستطيع محاربة الولايات المتحدة! كأن المطلوب أن يذهب الجيش لمحاربة أمريكا في بلادها، وليس المطلوب أن يدفع الجيش هجمات أمريكا على بلاده! وهكذا فهو عندما يخشى أن يفتضح أمره في خدمة أمريكا يعلن تصريحاً كأنه بعيد عنها فيتظاهر بمنع أمريكا من طرق الإمداد في باكستان فتبحث عن طرق أخرى للإمداد عن طريق جمهوريات آسيا الوسطى... ولكنه سرعان ما يعود للإمداد إلى ما كان عليه!.

وهكذا بالنسبة للتصريحات تجاه الهند، ففي مقال في صحيفة الفجر بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١، قال الجنرال نديم أنّ عقيدة الهند الباردة زادت من التهديدات التي تواجه باكستان، وأضاف أنه بقي سبعة من أصل تسعة فيالق هندية من التي كانت على طول الحدود مع باكستان، وأضاف "لا يمكننا بناء استراتيجياتنا على أي نوايا حسنة، مهما كانت نواياهم، حيث يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها، يجب أن تكون استراتيجيتنا قائمة على مدى قدرة الهند" لذلك نحن نسأل، كيف يمكن أن يكون هذا الجيش تحت قيادة كياني، وبعد أسابيع فقط من هذه التصريحات تم إسقاط الهند من اعتبارها المهدد الأول لباكستان؟ ألا ينطبق عليهم قول الله سبحانه وتعالى ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾.

ب- الاعتبارات السياسية: العوامل الضرورية لاستعادة دور القوات المسلحة في خدمة الإسلام والمسلمين

١- فيما يتعلق بالقوى المعادية في المنطقة، فإنّ الوجود الأمريكي في أفغانستان والمنطقة يعتمد فقط على باكستان ودعمها اللوجستي والاستخباراتي وعلى القوات المسلحة الباكستانية عالية التدريب، وأمريكا تدرك أنّها لا تستطيع السيطرة على أفغانستان من دون القوات المسلحة الباكستانية، لذلك وضعت سياسة لكسب العملاء في القيادة الباكستانية السياسية والعسكرية، وقد تحقق لها ذلك من خلال الاتصالات المستمرة الرسمية بالسياسيين والعسكريين، وكذلك من خلال عوامل خارجية من خلال برامج التدريب العسكري، التي تستهدف أولئك الأكثر عرضة للفساد، لذلك فإنّ وجود أمريكا في هذه المنطقة لا يزال هشا وسيتم كنسه في غضون ساعات إن وجدت القيادة المخلصة في باكستان.

أما الهند، فهي تقوم على قاعدة هشة، وتحمل في طياتها عوامل انهيارها، لأنّها دولة تقوم على العصبيات لدرجة أنّ فيها عدداً لا يحصى من الجماعات الانفصالية، التي تسعى للانفصال عن الهند، كما أنّها غير قادرة على توفير الأمن والرخاء لغير الهندوس، ولا حتى للهندوس من الطبقات الدنيا، كما أنّ الدولة الهندوسية تعتمد على باكستان في تزويدها بالطاقة من الغاز واحتياطيات النفط الضخمة في البلدان الإسلامية من أجل الوصول إلى هذه الموارد.

٢- تعتمد استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة على التحكم بباكستان، فالولايات المتحدة تعتمد على باكستان للوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى، وتعتمد على باكستان للسيطرة على أفغانستان، كما تعتمد على باكستان للسماح بتعزيز قوة الهند. ونظرا لموقع باكستان الاستراتيجي ولقوتها فإنّ ذلك جعل منها القوة الإقليمية الحقيقية، ومن يحكمها يفرض السياسة الإقليمية،

وبذلك فإنّ قيام قوة في المنطقة على أساس الإسلام، بدلا من القومية الضيقة، يغير وجه المنطقة بشكل جذري. والإسلام قوة موحدة للمسلمين في جنوب ووسط آسيا، التي يسكنها أكثر من نصف مليار مسلم، ومنهم ما يقرب الـ ٢٠٠ مليون مسلم في الدولة الهندوسية نفسها، لذلك فإنّ الهند مطوقة بالمسلمين في بنغلادش وباكستان، كما أنّها بحاجة إلى بحر العرب والمحيط الهادئ من أجل نقل النفط من البلدان الإسلامية. كما أنّ القوات المشتركة للأمة الإسلامية تقترب من ستة ملايين، مقابل مليون جندي في الدولة الهندوسية. كما أصبحت الدعوة إلى الخلافة في وسط وجنوب آسيا منتشرة بشكل كبير، وبالتالي فإنّ عوامل توحيد البلدان الإسلامية متوفرة وقوية.

٣- هناك العديد من الدول غير المعادية للمسلمين في المنطقة، وهي ممن ترفض العدوان الأمريكي على أبوابها، كما أنها بحاجة إلى الموارد الضخمة في البلدان الإسلامية.

٤- تعداد القوات المسلحة الباكستانية هو ٦١٧ ألفا من الجنود النظاميين، وعدد الاحتياط ٥١٣ ألفا، و٣٠٤ ألفا قوات شبه عسكرية، و٢٠ ألفا قوات استراتيجية في شعبة قوات التخطيط، وينبغي الملاحظة أيضا أنّ أغلب سكان باكستان من الشباب، مما يعزز إلى حد كبير من عدد الذكور الذين يفوقون عشرات الملايين ممن يمكن تجنيدهم في أي لحظة.

ت- الجانب الشرعي: واجب القوات المسلحة إخراج البشرية من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام

١- إنّ توجه القيادة السياسية وهي نفسها القيادة العسكرية للقوات المسلحة، وهو الخليفة، تختلف جذريا عن توجه القيادة العميلة لأمريكا الحالية. فتركيز دولة الخلافة، من خلال الأعمال السياسية وخطابها ووسائل الإعلام وجميع

الأعمال العسكرية يكون منصبا على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة في السياسة الخارجية:

أولا: سوف تتعامل الخلافة مع الدول المحاربة فعلا من غير البلدان الإسلامية على أساس الأحكام الشرعية ذات الصلة، وهذه هي الدول التي احتلت بلادا إسلامية أو حاربت المسلمين أو قامت بغير ذلك من أعمال العدوان المماثلة، وسوف تسخر الخلافة موارد الأمة الإسلامية لتحرير الأراضي الإسلامية المحتلة، مثل كشمير وفلسطين. وسوف تقلص من خطر الدول المعادية من خلال إنهاء وجودها في البلدان الإسلامية، بإغلاق السفارات والقواعد التابعة لها، كما سيتم قطع جميع الاتصالات السياسية والعسكرية مع الدول المحاربة فعلا، والتي كانوا من خلالها يأمرون وينهون عملاءهم في القيادة العسكرية والسياسية ويستقطبون مزيدا من العملاء. فالخلافة لا تتنازل عن هذه الثوابت، حتى لو استغرق الأمر عقوداً عدة لتحقيقه مثل الذي حصل مع تحرير المسجد الأقصى من الصليبيين.

ثانيا: سوف تعتبر الخلافة البلدان الإسلامية الحالية واجبة التوحيد، فدولة الخلافة دولة واحدة لجميع المسلمين وعلى الأمة كلها أن تبايع الخليفة على تطبيق الإسلام، ومنذ الساعات الأولى من إقامة الخليفة فإنّ العمل من أجل تحطيم الحدود بين المسلمين سيبدأ، كما سيتم بناء قوات مسلحة واحدة، بخزينة واحدة للدولة، ورعايا موحدون في هذه الأمة الغنية واسعة الموارد. وسيعمل حزب التحرير، الحزب الإسلامي العالمي الوحيد على تعبئة الناس في تلك البلدان للانضمام إلى الخلافة.

ثالثا: سوف تقيم الخلافة علاقات مع الدول غير الإسلامية غير المحاربة بغرض حمل الإسلام لها وللعالم كله، كما قامت الخلافة بذلك لأكثر من ألف عام،

فالقضية المصيرية لهذه الأمة، أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي هداية البشرية جمعاء بحمل رسالة الإسلام إلى العالم بأسره، فقد كانت الخلافة على مر العصور منارة للبشرية جمعاء، من خلال معايير تنصيب الحاكم والعدل والمعرفة والازدهار والأمن لأكثر من ألف عام، حيث استمرت بنشر الإسلام، وتخليص الشعوب من ظلم أنظمة الحكم التي هي من صنع الإنسان، وقد رحبت الشعوب بجيوش المسلمين لأنها لم تكن جيوشاً تنهب الشعوب كما هو عليه الحال الآن للقوات الاستعمارية، ولكنها كانت قوات من المجاهدين الصالحين الذين سعوا لرفع كلمة الله سبحانه وتعالى عاليا، وقد اعتنق الناس الإسلام من مجرد تطبيقه عمليا عليهم، كما حصل مع أجدادنا في الفتوحات الأولي لهذه البلاد بالإسلام. وبالتالي فإنّ الخلافة ستتقصد البلدان الأكثر تقبلا للإسلام، وتقوي العلاقات معها، بعلاقات اقتصادية وتجارية وحسن جوار وعلاقات ثقافية، وسوف تستخدم الخلافة هذه العلاقات لفضح ظلم الرأسمالية واضطهادها وجشعها الذي تسببت بشقاء البشرية في جميع أنحاء العالم، وستعرض الخلافة الإسلام بطريقة عملية، فضلا عن السماح للأجانب بالعيش في الخلافة كمستأمنين وأهل ذمة ليلمسوا عدل الإسلام، وكل هذا هو مقدمة لدعوة الشعوب لدخول الإسلام، وإلا فإنّ على الخلافة الجهاد لإزالة الحواجز المادية أمام فتح البلاد أمام الإسلام، فالجهاد ليس هجوما على الشعوب في مجتمعاتهم، بل الحرب فقط على القوات المسلحة، لوجود أحكام إسلامية صارمة تمنع إلحاق الضرر بالمدنيين، وهذه سمة مميزة للجهاد في جميع فترات توسع الخلافة في مختلف العصور.

وسوف يقود الخليفة شخصيا القوات المسلحة، في تزاوج موحد بين الرؤية السياسية والأصول العسكرية، وسيقوم بالمناورات السياسية على الساحة

الدولية من أجل عزل وإضعاف أعداء الخلافة، لذلك فإنّه سوف يتم نشر القوات المسلحة وفقا للتهديدات الخارجية الحقيقية وليس لتنفيذ مخططات من أجل خدمة أمريكا، وعلاوة على ذلك فإنّ كون الخليفة سياسيا ورجل دولة، فإنّ تفكيره لا يكون ضيقا، لذلك فإنّ تحقيق الأهداف العسكرية سيدفعه إلى استخدام أساليب سياسية لزيادة القدرة العسكرية.

وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير لدولة الخلافة في المادة رقم ٦٥ "**الخليفة هو قائد الجيش، وهو الذي يعين رئيس الأركان، وهو الذي يعين لكل لواء أميراً ولكل فرقة قائداً. أما باقي رتب الجيش فيعينهم قواده وأمراء ألويته. وأما تعيين الشخص في الأركان فيكون حسب درجة ثقافته الحربية ويعينه رئيس الأركان.**" وورد في شرح هذه المادة "**الجهاد فرض على كل مسلم، ولكن تَولّي الجهاد إنما هو للخليفة ليس غير. أما إنابة الخليفة من يقوم عنه فيما فرض عليه أن يقوم به، فإن ذلك جائز تحت إطلاعه وبإشرافه، وليس جائزاً بشكل مطلق مع الاستقلال دون إطلاعه، ومن غير إشرافه**"، وفيما يتعلق بنشر القوات المسلحة فقد نصت المادة رقم ٦٦ على "**يُجعل الجيشُ كله جيشاً واحداً يوضع في معسكرات خاصة. إلا أنّه يجب أن توضع بعض هذه المعسكرات في مختلف الولايات، وبعضها في الأمكنة الاستراتيجية، ويجعل بعضها معسكرات متنقلة تنقلاً دائمياً تكون قوات ضاربة. وتنظم هذه المعسكرات في مجموعات متعددة يطلق على كل مجموعة منها اسم جيش، ويوضع لها رقم فيقال الجيش الأول، الجيش الثالث مثلاً، أو تسمى باسم ولاية من الولايات أو عمالة من العمالات.**" وقد ورد في شرح المادة "**هذه الترتيبات، إمّا أن تكون من المباحات كتسمية الجيوش بأسماء الولايات، أو بأرقام**

معينة، فتترك لرأي الخليفة واجتهاده، وإما أن تكون من باب (ما لا يتم الواجب إلا به ...)، كأن تكون لا بد منها لحماية البلاد، كترتيبات الجيش في الثغور، ووضع الجيش في معسكرات في الأمكنة الاستراتيجية لحماية البلاد ... ونحو ذلك".

٢- وفيما يتعلق بالإنفاق على القوات المسلحة، فإنّ الخلافة ستنهي تعارض الإنفاق التقليدي على الصحة والتعليم مع الإنفاق على الدفاع، فاقتصاد دولة الخلافة ليس اقتصادا اشتراكيا ولا رأسماليا، بل ستسخر الخلافة العائدات الضخمة لبيت المال من أجل الإنفاق على جميع الواجبات التي يتعين على الخلافة الإنفاق عليها، كما ستعيد الخلافة هيكلة الإيرادات وفقا للأحكام الشرعية من أجل تسريع عجلة التصنيع، وهو متطلب للتفوق العسكري والتكنولوجي على دول العالم الأخرى، فالخلافة ستولد عائدات ضخمة من الممتلكات العامة مثل الطاقة والشركات الحكومية ومثل البناء على نطاق واسع وتصنيع الآلات، وسيتم جمع الزكاة والخراج، وستلغي ضريبة الدخل والمبيعات التي خنقت النشاط الاقتصادي، وسوف ترفض الخلافة أن تدفع القروض الربوية للمستعمرين وغيرهم، والتي تأكل أكثر من ثلث نفقات باكستان خدمة لهذه الديون، مع العلم أنّه تم دفع تلك القروض مرات عدة بسبب الفائدة، وإذا كانت تلك الإيرادات غير كافية للوفاء بالتزاماتها، فسوف تفتح الدولة باب التبرع أمام المسلمين أو تلجأ إلى الاقتراض منهم بدون ربا، أو فرض الضرائب الطارئة على الأغنياء من المسلمين من الذين يملكون ما يزيد عن حاجاتهم الأساسية والكمالية بالمعروف.

وعلاوة على ذلك، فإنّ مفهوم تفوق القوات المسلحة، يدفع بالتصنيع إلى الابتكار التكنولوجي، ومن شأن ذلك تنشيط الاقتصاد برمته، وهذه الظاهرة

ملاحظة في العصر الحالي عند الدول الغربية، بما في ذلك أمريكا نفسها. أما في الماضي، فقد كانت الخلافة رائدة على المستوى العالمي في مجال التنمية التكنولوجية والمعرفة العلمية، واستمر ذلك لقرون عديدة، قبل أن تبرز دولة تقترب من منافستها، فقد كانت دولة رائدة على مر العصور في صناعة الأسلحة، والقدرات البحرية والبرية مما جعلها الدولة الرائدة في العالم بدون منازع لقرون عدة، وفي المستقبل فإنّ السيرة ستعود مرة أخرى إن شاء الله، فسوف تقوم الخلافة بالعمل الجاد لتصبح الدولة الرائدة مرة أخرى، من أجل حمل الإسلام إلى البشرية جمعاء، وبالتالي فإنّ جهدا سوف يبذل من أجل توقف الاعتماد التكنولوجي على الغرب والتركيز على تقوية التصنيع، وتقوية فنون البحث العلمي والتكنولوجي.

وقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ٦٩ "**يجب أن تتوفر لدى الجيش الأسلحة والمعدات والتجهيزات واللوازم والمهمات التي تمكنه من القيام بمهمته بوصفه جيشاً إسلامياً**"، وورد في شرح هذه المادة "**قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ فالإعداد للقتال فرض، ويجب أن يكون هذا الإعداد ظاهراً بشكل يرهب الأعداء، ويرهب المنافقين من الرعية، فقوله تعالى: ((تُرْهِبُونَ)) علة للإعداد، ولا يكون الإعداد تاماً إلا إذا تحققت فيه العلة التي شرع من أجلها، وهي إرهاب العدو وإرهاب المنافقين؛ ومن هنا جاءت فرضية توفير الأسلحة والمعدات والمهمات وسائر التجهيزات للجيش حتى يوجد إرهاب العدو، ومن باب أولى حتى يكون الجيش قادراً على القيام بمهمته وهي الجهاد لنشر دعوة الإسلام.**"

٣- وفيما يتعلق بتدريب القوات المسلحة، فإنّ الخلافة تسعى لتكون الدولة الرائدة في العالم لحمل الإسلام إلى البشرية جمعاء منذ اليوم الأول، لذلك فإنّها ستطور جيشها مع توفير جميع المهارات اللازمة لذلك، من تزويده بالخبرة العسكرية والتوعية الإسلامية، وبرنامج التدريب لا يعتمد على مدربين أجانب من دول معادية، من الذين يستغلون مثل هذا التدريبات لغرس الخوف من القوة الأجنبية، وكذلك لتمكين الغرب من التعرف على الأساليب العسكرية التي يستخدمها المسلمون، كما أنّ الوعي الإسلامي أمر ضروري من أجل إيجاد الحافز الصحيح في المعارك لتحقيق النصر وفتح البلدان للإسلام وعدله، وبالتالي فإنّه يجب أن يكون واضحا في جميع صفوف القوات المسلحة أنّ الخلافة ليست قوة استعمارية، وهي ليست لذبح المدنيين ونهب مواردهم، بل الإسلام رحمة للبشرية جمعاء، والخلافة تقوم بتأمين الرعايا في الأراضي التي فتحتها حديثا، كما تؤمن رعاياها، وفي الواقع، فقد ورد في التاريخ، أن دعت الشعوب المضطهدة جيوش المسلمين لتقدم على تحريرها لما تتحلى به من سماحة وعدل.

وقد ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ٦٧ "**يجب أن يوفر للجيش التعليم العسكري العالي على أرفع مستوى، وأن يرفع المستوى الفكري لديه بقدر المستطاع، وأن يثقف كل شخص في الجيش ثقافة إسلامية تمكنه من الوعي على الإسلام ولو بشكل إجمالي**" وقد ذكر أيضا في المادة رقم ٦٨ "**يجب أن يكون في كل معسكر عدد كاف من الأركان الذين لديهم المعرفة العسكرية العالية والخبرة في رسم الخطط وتوجيه المعارك، وأن يوفر في الجيش بشكل عام هؤلاء الأركان بأوفر عدد مستطاع**".

٤- وفيما يتعلق بتزويد القوات المسلحة بالرجال، فإنّ الأمة هي أمة جهاد وأمة تحمل الإسلام إلى البشرية جمعاء، وقد تميزت بأنها تعمل لإزالة الاستبداد والظلم عن رقاب الشعوب، وسوف يكون المجتمع بأسره على هذا الخط بوصفه واجبا شرعيا، كما ورد في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة رقم ٦٢ "**الجهاد فرض على المسلمين، والتدريب على الجندية إجباري، فكل رجل مسلم يبلغ الخامسة عشرة من عمره فرض عليه أن يتدرب على الجندية استعداداً للجهاد. وأما التجنيد فهو فرض على الكفاية**" وكما نصت كذلك المادة رقم ٦٣ على "**الجيش قسمان: قسم احتياطي، وهم جميع القادرين على حمل السلاح من المسلمين. وقسم دائم في الجندية، تخصص لهم رواتب في ميزانية الدولة كالموظفين**"

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى مواد الدستور التالية للاطلاع على أدلتها من القرآن والسنة: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨،٦٩ الواردة في مقدمة الدستور.

ث – الاستراتيجية: إيجاد قوات مسلحة في دولة إسلامية عظمى

١- الخليفة الذي يمثل القيادة السياسية والعسكرية يقوم بتوجيه القوات المسلحة لأداء دورها في الجهاد وحماية الأمة من الدول المعادية، وتوحيد جميع البلدان الإسلامية في دولة واحدة تحمل الإسلام إلى البشرية جمعاء.

٢- إنهاء التبعية التكنولوجية لجميع الدول المعادية، من خلال إيجاد برنامج لتحقيق التصنيع السريع والتفوق العسكري، وبدعم من نظام اقتصادي متفوق يوفر عائدات ضخمة تغطي نفقات جميع واجبات دولة الخلافة.

٣- إنهاء الاعتماد على تدريبات جميع الدول المعادية، من خلال استحداث تدريبات عسكرية محلية وبرامج توعية إسلامية للقوات المسلحة، وقطع جميع الاتصالات مع المسؤولين في الدول المعادية وجميع العلاقات الخارجية مثل تبادل تدريبات المخابرات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة.

الهند

١- تجرؤ الدولة الهندوسية على العدوان علينا هو نتيجة لدعم حكامنا لحرب أمريكا.

إنّها سياسات الجنرال كياني التي شجعت العدوان الهندي علينا، سواء أكانت التوترات الأخيرة على الحدود أم السابقة، فمنذ عهد الرئيس الأمريكي السابق، بيل كلينتون، كان أسياد كياني، الأمريكان، يستغلون باكستان لاستمالة الهند إلى نفوذهم، من خلال وعد الهند بأنّهم سيدفنون قضية كشمير إلى الأبد، ومن خلال إيجاد مصالح استراتيجية للهند في أفغانستان، ومن خلال تقوية اقتصاد الهند وتمكينها من الوصول إلى أسواقنا الضخمة وبإضعاف قدراتنا العسكرية بشكل حاد، بما في ذلك الأسلحة النووية. لقد كان الجنرال كياني اليد اليمنى للجنرال مشرف، وبمساعدة كياني استطاع مشرف تمكين القوة العسكرية الأمريكية والاستخباراتية داخل حدودنا إلى مستويات غير مسبوقة، وكذلك التمكين للاحتلال الأمريكي لأفغانستان، وزيادة على أنّ المستفيد من شراكة مشرف وكياني هي أمريكا وحدها، فقد فتحت على الفور الأبواب أمام الهند، والتي تتمتع الآن بنفوذ غير مسبوق داخل أفغانستان وخارجها في المناطق القبلية في باكستان وبلوشستان، وتنفست الهند الصعداء لتخلينا عن كشمير، بعد أن تم توريط قواتنا المسلحة وإشغالها في حرب أمريكا الفتنة، كل هذا هو الذي أعطى الهند الجرأة للنظر إلى قواتنا المسلحة نظرة استخفاف.

٢- الاعتبارات السياسية والعوامل المساعدة لعودة هيمنة الإسلام والمسلمين على جنوب ووسط آسيا

أ- اعتماد الوجود الأمريكي والهندي في أفغانستان على باكستان ودعمها اللوجستي والاستخباراتي وعلى قواتنا المسلحة عالية التدريب.

ب- الدولة الهندوسية دولة هشة ومصيرها الانهيار، لأنّها تقوم على التعصب ما دفع إلى وجود عدد لا يحصى من الجماعات الانفصالية التي تسعى إلى تقسيم الهند، وهي دولة غير قادرة على توفير الأمن والرخاء لغير الهندوس أو حتى الهندوس من الطبقات الدنيا.

ت- الدولة الهندوسية تعتمد على الطاقة من غاز ونفط البلدان الإسلامية، ويعود فضل الوصول إلى هذه الموارد إلى باكستان.

ث- الإسلام هو القوة الموحدة للمسلمين في جنوب ووسط آسيا، والتي يسكنها أكثر من نصف مليار مسلم، منهم أكثر من ٢٠٠ مليون مسلم في الدولة الهندوسية نفسها، وقوام القوات المشتركة المسلحة للأمة الإسلامية يزيد عن الستة ملايين عسكري، في الوقت الذي يوجد فيه مليون جندي فقط في الدولة الهندوسية، وانتشار الدعوة إلى الخلافة في وسط وجنوب آسيا يشكل قاعدة عريضة لإعادة توحيد البلاد الإسلامية فيها.

ج- هناك العديد من البلدان غير الإسلامية في المنطقة من التي ترفض العدوان الأمريكي والهندي في المنطقة، وهي أيضا تطمع في الوصول إلى الموارد الضخمة من البلدان الإسلامية.

٣- العلاقات مع الدول المعادية وغير المعادية والدول القائمة الحالية في العالم الإسلامي.

أ- التعامل مع عدائية الدول الكافرة المحاربة، وهي الدول التي احتلت أرضا إسلامية أو قامت بغير ذلك من الأعمال العدوانية، فإنّه كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٨٩ فإنّ "**الدول التي ليس بيننا وبينها معاهدات والدول الاستعمارية فعلاً كإنكلترا وأميركا وفرنسا والدول التي تطمع في بلادنا كروسيا، تعتبر دولاً محاربة حكماً، فتتخذ جميع الاحتياطات بالنسبة لها ولا يصح أن تنشأ معها أية علاقات ديبلوماسية، ولرعايا هذه الدول أن يدخلوا بلادنا ولكن بجواز سفر وبتأشيرة خاصة لكل فرد ولكل سفرة، إلا إذا أصبحت محاربة فعلاً.**" **وفي المادة نفسها في الفقرة الرابعة فقد ورد أن "الدول المحاربة فعلاً «كإسرائيل» مثلاً يجب أن تتخذ معها حالة الحرب أساساً لكافة التصرفات وتعامل كأننا وإياها في حرب فعلية سواء أكانت بيننا وبينها هدنة أم لا. ويمنع جميع رعاياها من دخول البلاد."**

ب- اعتبار الدول القائمة في العالم الإسلامي الحالية محل ضم إلى دولة الخلافة، فدولة الخلافة دولة واحدة لجميع المسلمين، فإنّه كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٨١ فإنّ "**السياسة هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قبل الدولة والأمة. فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة**"، وكما ورد في المادة رقم ١٨٩ في الفقرة الثالثة فإنه "**الدول القائمة في العالم الإسلامي تعتبر كأنها قائمة في**

بلاد واحدة. فلا تدخل ضمن العلاقات الخارجية، ولا تعتبر العلاقات معها من السياسة الخارجية، ويجب أن يعمل لتوحيدها كلها في دولة واحدة."

ت- إقامة علاقات مع الدول غير المعادية بغرض حمل الدعوة الإسلامية لها وللعالم أجمع، فإنّ دولة الخلافة سوف تقوم بمناورات سياسية من أجل عزل وإضعاف أعدائها من خلال اتخاذ أعمال سياسية على الساحة الدولية، فكما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٨٤ **"المناورات السياسية ضرورية في السياسة الخارجية، والقوة فيها تكمن في إعلان الأعمال وإخفاء الأهداف"** وفي المادة رقم ١٨٧ **"القضية السياسية للأمة هي الإسلام في قوة شخصية دولته، وإحسان تطبيق أحكامه، والدأب على حمل دعوته إلى العالم"** وفي المادة رقم ١٨٩ **"الدول التي بيننا وبينها معاهدات اقتصادية، أو معاهدات تجارية، أو معاهدات حسن جوار، أو معاهدات ثقافية، تعامل وَفْقَ ما تنص عليه المعاهدات. ولرعاياها الحق في دخول البلاد بالهوية دون حاجة إلى جواز سفر إذا كانت المعاهدة تنص على ذلك، على شرط المعاملة بالمثل فعلاً. وتكون العلاقات الاقتصادية والتجارية معها محدودة بأشياء معينة، وصفات معينة على أن تكون ضرورية، ومما لا يؤدي إلى تقويتها".**

ملاحظة: للاطلاع على مواد الدستور ذات الصلة في مقدمة الدستور لحزب التحرير، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، فإنّه يرجى الرجوع إلى هذه المواد للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

٤– عودة هيمنة الإسلام على شبه القارة الهندية

أ– إغلاق خط إمداد قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وهو الخط الحيوي للهند لزيادة عمقها الاستراتيجي، وطرد جميع البعثات الأميركية والهندية والمسؤولين الدبلوماسيين من أراضينا، وإيقاف جميع علاقات الطاقة والتجارة مع الهند وأمريكا.

ب– تسليم رسائل إلى جميع البلدان الإسلامية من أجل ضم تلك البلدان في دولة إسلامية واحدة، ولا سيما دعوة القوات المسلحة لدعم الشعوب في الإطاحة بالأنظمة العميلة، بما في ذلك بنغلاديش وأفغانستان وإيران وأوزبكستان، وحشد القوات المسلحة المسلمة لتحرير كشمير وأفغانستان وضمهما إلى باقي البلدان الإسلامية.

ت– تحريض جميع الدول غير المحاربة في المنطقة لقطع العلاقات مع الدولة الهندوسية والأمريكية وإقامة علاقات بديلة مع المسلمين، والبدء بحملة إعلامية إقليمية تعرض امتيازات العيش في دولة الخلافة وكيفية عيش رعاياها فيها، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو المذهب.

بلوشستان

١- بداية: بلوشستان وأهلها كنز للأمة ولباكستان تم إهماله

بلوشستان وأهلها كنز للأمة الإسلامية، حيث احتضن أهلها الإسلام فكانت المنطقة بأكملها تحت ظل الخلافة الإسلامية، وأهلها محبون للإسلام، وقد تميزوا بشدة مقاومتهم للغزو الاستعماري البريطاني، وهم شعب نبيل ومحترم، تشكل أراضي بلوشستان أكثر من أربعين في المائة من أراضي باكستان، على الرغم من أنّ عدد سكان بلوشستان يشكلون نحو سبعة في المائة فقط، وتقع بلوشستان على الحدود مع أفغانستان، لذلك فإنّ موقعها الاستراتيجي مهم جدا لاستقرار أفغانستان وآسيا الوسطى، وفيها ميناء جوادر البحري العميق مما يعزز من القدرات البحرية الباكستانية، كما تحتوي بلوشستان على مخزون كبير من الغاز الذي يلبي ثلث احتياجات باكستان، وينتج منجم ساديك ١٥،٠٠٠ طنّا من خام النحاس يوميا، وإذا تم تجهيز منجم روكي ديك فإنّ باكستان ستكون واحدة من أكبر منتجي النحاس في العالم، وهي منتجة للذهب على مستوى العالم، مع احتياطيات ٢١ مليون أوقية وفقا لتقديرات متواضعة، ومع ذلك، لا تزال بلوشستان محرومة من الاحتياجات الأساسية، الملبس والمأكل والمسكن، كما أنّ الإقليم محروم من الخدمات الأخرى من قبل الدولة مثل البنية التحتية، من الطرق والمرافق الصحية والتعليم، وعلى رأس كل هذا فقد تعرض الإقليم إلى اضطرابات كبيرة، والمسلمون فيه من مختلف المذاهب والأعراق والفكر واللغة يغتالون بشكل مستمر، وهذا الإهمال هو إرث الاستعمار البريطاني الذي اهتم بالسلطة وأهمل باقي الأمور، حتى يتمكن من السيطرة بالقوة على السكان المحرومين.

٢- الاعتبارات السياسية: الخطط الاستعمارية لبلوشستان هي سبب بؤسها

خطة أمريكا لبلوشستان شبيهة بخطة الاحتلال البريطاني وهي: الحكم بالقوة واستغلال الموارد فيها وإبقاء السكان فيها محرومين ومضطهدين، وقد طبقت واشنطن هذه الخطة بمساعدة من الخونة داخل القيادة السياسية والعسكرية الباكستانية على مدى عقود من وجودها في باكستان.

١- أمريكا تدعم النظام الديمقراطي في باكستان وهو نفسه سبب إهمال الأقليات، إذ إنّ الديمقراطية تقوم على فكرة الأغلبية ضد الأقليات، سواء على أساس العرق أو اللغة أو الدين، وتشجع الديمقراطية الأقليات لتشكل أحزاب معارضة لإشغالهم في الصراع والقتال من أجل حقوقهم، سواء على أسس طائفية أم قومية، ثم تشجع أمريكا الفتنة القومية والطائفية، من خلال الوسائل السياسية والمالية، كوسيلة للحكم الاستعماري، فرق تسد.

٢- لأمريكا مصالح اقتصادية داخل بلوشستان، فخلال فترة حكم مشرف، أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في أن تقوم الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الضخمة في بلوشستان، وهُرعت هذه الشركات إلى استغلال تلك الموارد وتضاعفت جهودها في ظل نظام كياني–زرداري.

٣- لأمريكا مصالح استراتيجية في بلوشستان وأفغانستان المجاورة، من أجل الحفاظ على الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٥، على الرغم من ادعاءاتها المغايرة لذلك، وقد جندت أمريكا عميلها الأفغاني كرزاي عندما كان في كويتا عاصمة

بلوشستان، ونشرت قوات المارينز على الحدود، ونشرت مخابراتها داخل المنطقة، ويستخدم جيشها قواعد له داخل بلوشستان، وهي قوات جوية وطائرات بدون طيار، وقد وصلت شرور شبكة ريمون ديفيس هذه المنطقة، وهي تشرف على عمليات الاغتيال والتفجيرات بمساعدة من نظام كياني وزرداري.

٤- احتاجت أمريكا مساعدة القوات المسلحة الباكستانية من أجل ضمان وجودها داخل بلوشستان، فأوجدت جوا من الفتنة داخل الإقليم لاستفزاز القوات المسلحة والانتشار داخل المنطقة، وتورطت قواتنا المسلحة ضد شعبنا في وقت واحد في أتون نار الفوضى، وبهذا تتمكن أميركا من تحقيق مصالحها من دون عائق أو منازع.

٣- الجانب الشرعي: يتعلق بتحقيق الأمن والرخاء لبلوشستان

١- سوف يقضي الإسلام على النظام الديمقراطي الحاكم الذي أهمل بلوشستان، فالخلافة ليست دولة بوليسية تحكم بالحديد والنار، ولا تمارس الاضطهاد والاختطاف والتعذيب لرعاياها الذين كرّمهم الله خالقهم سبحانه وتعالى، لذلك فهي تحوز على ثقة جميع رعاياها، بغض النظر عن العرق أو المذهب، من خلال الحكم بأعز ما عندهم، الإسلام، وطمأنتهم من خلال سَوْقِ الأدلة من القرآن والسنة على كل ما تطبقه، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ نظام الخلافة في الإسلام هو نظام وحدة، يحكم جميع الرعايا من دون تمييز بينهم، بغض النظر إن كانوا أغلبية أم أقلية، فالإسلام رحمة للناس كافّة بغض النظر عن أعراقهم، وقد صُهرت الأمة في بوتقة واحدة

في ظل الخلافة، وكان الرعايا غير المسلمين يحملون الولاء لدولة الخلافة، وذلك بسبب عدالتها وضمانها لحقوقهم.

وكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ٦ فإنه "**لا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك.**" وفي المادة رقم ١٣ "**الأصل براءة الذمة، ولا يعاقب أحد إلا بحكم محكمة، ولا يجوز تعذيب أحد مطلقاً، وكل من يفعل ذلك يعاقب.**"

٢- نظام الخلافة نظام وحدة وليس نظاما فيدراليا، وتمويل منطقة معينة لا يعتمد على التواجد السكاني أو الفقر أو الأرض وحدها، بل يقررها احتياجات الرعايا، وهي تشمل الغذاء والملبس والمأوى والتعليم والصحة والنقل والاتصالات، ويجب تمكين جميع الرعايا، مسلمين وغير مسلمين، من الانتفاع بالموارد العامة مثل النحاس والغاز والذهب، ولا تمكن الشركات الأجنبية والمحلية من تحقيق مكاسب شخصية منها.

فكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة رقم ١٦ فإنّ "**نظام الحكم هو نظام وحدة وليس نظاماً اتحادياً**" وفي كتاب "أجهزة دولة الخلافة في الحكم والإدارة فإنّه "**وتعتبر مالية الأقاليم كلها مالية واحدة، وميزانية واحدة، تنفق على مصالح الرعية كلها، بغض النظر عن الولايات. فلو أنّ ولاية كانت وارداتها ضعف حاجاتها، فإنّه ينفق عليها بقدر حاجاتها، لا بقدر وارداتها، ولو أنّ ولاية لم تكف وارداتُها حاجاتِها فإنّه لا يُنظر إلى**

ذلك، بل ينفق عليها من الميزانية العامة بقدر حاجتها، سواء أوفت وارداتها بحاجاتها أم لم تفِ."

٣- سينهي الإسلام الوجود الاستعماري في بلوشستان، فهو سبب الاضطرابات، وبالنسبة للوجود الأجنبي المعادي في بلوشستان، فإنّ الخلافة ستضع حدا لهذه الاضطرابات بشكل حاسم ودائم عن طريق إغلاق جميع القنصليات والقواعد الأمريكية والسفارات وترحيل جميع موظفيها، وسيتم قطع كافة الاتصالات مع القوى الأجنبية المستعمرة والطامعة في بلادنا للقضاء على أي تأثير لهم.

وكما جاء في مقدمة الدستور في المادة رقم ١٨٩، "**الدول التي ليس بيننا وبينها معاهدات والدول الاستعمارية فعلاً كإنكلترا وأميركا وفرنسا والدول التي تطمع في بلادنا كروسيا، تعتبر دولاً محاربة حكماً، فتتخذ جميع الاحتياطات بالنسبة لها ولا يصح أن تنشأ معها أية علاقات ديبلوماسية. ولرعايا هذه الدول أن يدخلوا بلادنا ولكن بجواز سفر وبتأشيرة خاصة لكل فرد ولكل سفرة، إلا إذا أصبحت محاربة فعلاً.**" فإذا أصبحت محاربة فعلاً، أي غزت بلادنا أو احتلت أرضنا، فتطبق عليها أحكام الحرب الفعلية.

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية من "مقدمة للدستور" لحزب التحرير للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن الكريم والسنة: ٦، ١٣، ١٦،١٨٩

٤- رفع شأن بلوشستان لإنزالها منزلتها

١- كسب ولاء جميع المسلمين فيها من خلال تطبيق ما يحبون، العقيدة الإسلامية، وكسب ولاء غير المسلمين فيها من خلال ضمان حقوقهم التي نص عليها الإسلام.

٢- إزالة التهديد الحقيقي الداخلي للبلاد، المتمثل بالوجود الأمريكي.

رصد ميزانية ضخمة لتطوير جميع المناطق فيها عن طريق منع الملكية الخاصة للطاقة في باكستان والموارد المعدنية الوفيرة، بل انتفاع الرعية بالملكية العامة عيناً أو خدمات.

كراتشي

١- بداية: لدى كراتشي إمكانية لأن تصبح قوة سياسية وأيديولوجية واقتصادية، حُرمت منها بسبب سياسات الانقسام التي فرضها الحكام المتعاقبون العملاء لأمريكا.

كراتشي بعدد سكانها الذي يزيد عن ٢٠ مليوناً تُعتبر ثالث مدينة في العالم من حيث الكثافة السكانية وأكبر مدينة باكستانية من حيث عدد السكان، وهي ميناء بحري وعاصمة سابقة لباكستان، ويشكل سكان كراتشي عُشر سكان باكستان. تضم سكانا من جميع العرقيات الموجودة في باكستان. والمسلمون البشتون فيها أكثر من بيشاور أو كابول. وهناك أيضاً الكثير من البلوشيين والبنجابيين المسلمين. سكان كراتشي من المهاجرين المسلمين من الهند الذين يتكلمون الأوردو، الذين هاجروا إبان تقسيم القارة الهندية من مناطق المسلمين الشمالية للهند. وهؤلاء المسلمون الذين يتكلمون الأوردو، كانوا من أركان الحكم الإسلامي في شبه القارة الهندية لأكثر من خمسمائة عام، وكانوا أول المقاومين للاحتلال البريطاني لما يقارب مائتي عام. فليس لمسلمي كراتشي اتصالات طبيعية بجميع المناطق في باكستان فحسب، بل لهم اتصالات أيضاً بمسلمي الهند. ولذلك فإنّ كراتشي تُعتبر داعما قويا لباكستان سياسيا وأيديولوجياً. وتُعتبر الميناء البحري الذي يربط المنطقة ببلاد المسلمين في الشرق الأوسط، وهي من ناحية اقتصادية، تُعتبر شريان الحياة الأساسي لجميع مناطق باكستان. وفيها ثُلث الصناعة في باكستان، وتوصف بالحيوية والتنوع الاقتصادي.

بناءً على ما سبق، وبدلا من العمل على توحيد كراتشي على أساس الإسلام، كي تساهم بشكل طبيعي في قيادة المنطقة بأكملها، رعى الحكام العملاء

المتعاقبون، الانقسام العرقي والطائفي في المدينة، ما أدى إلى شللها بسبب الصراعات المستمرة. وعلى الرغم من كل ما فعله الحكام، فقد لعبت كراتشي دائماً دوراً مهماً في الحركات والمبادرات التي كانت حاسمة بالنسبة للمسلمين في المنطقة، من الحروب مع الهند إلى الجهود من أجل التوعية الإسلامية إلى جهود الإغاثة بسبب الكوارث والأعمال الخيرية بشكل عام.

٢– الاعتبارات السياسية: لقد شلت الديمقراطية كراتشي لما يلي:

• حقيقة الديمقراطية، أنها تؤمّن مصالح من هم في السلطة فقط، لأنهم هم من يقرر الصواب والخطأ للآخرين. لذلك فإنها من جهة تُهمل جميع السكان وتتركهم غارقين في المشاكل، ومن جهة أخرى فإنّها تحمي أولئك المتنفذين من العقوبة على اغتصاب حقوق الآخرين أو أي أعمال إجرامية أخرى. فالمجرمون والعصابات في كراتشي يتمتعون بحماية الدولة من خلال المحسوبية السياسية. وهذه المحسوبية تأخذ طابع التأثير على جهاز الدولة، مثل الشرطة والقضاء، ومن خلال إصدار قوانين في المجالس النيابية وإصدار أوامر تنفيذية. وبالتالي فإنّ الديمقراطية تشجع العلاقة بين المجموعات القوية المنتفعة والمشرّعين في الدولة والحكومة التنفيذية. لذلك فإنّه ليس من المستغرب أن يعمل المجرمون بشكل علني، من غير خوف من العقوبة في كراتشي.

• حاجة الناس للتجمع، خصوصاً الأقليات العرقية، هي أيضاً سمة موجودة في الديمقراطية، بسبب تفضيل تجمعات الأغلبية الحزبية الهيمنة على الأقليات. فهذه الأحزاب العرقية تتقاتل مع مجموعات أخرى على الحقوق وعلى حصتها من اهتمام الدولة والإيرادات. وهذا من شأنه أن يعزز من العداء بين مختلف المواطنين للدولة ويشجع الانقسام في المجتمع، وهكذا تحترق كراتشي بنيران التنافس العرقي منذ عقود.

• تعمل أمريكا ويعمل عملاؤها في القيادة السياسية والعسكرية، على إحراق كراتشي، من خلال الاستمرار في إشعال نيران التنافس العرقي. إنهم لا يحافظون على الاستعمار الحالي والنظام الديمقراطي فحسب، بل إنهم يروّجون لإنشاء تنظيمات على أساس عرقي من خلال الاتصال المباشر. ففي كراتشي لعبت القنصلية الأمريكية على وجه الخصوص دوراً في تأجيج نار الكراهية على أساس عرقي، عن طريق استخدام الأحزاب الإثنية الموجودة في كراتشي. حتى إنها استعدت لتوسيع حربها على الإرهاب لتصل إلى كراتشي. وهكذا فإنّ المستعمرين خلقوا حالة من الفوضى في المدينة ومن ثم استخدموها كغطاء لإيقاع التهديد النهائي على من يعدّونه مخالفاً لمصالحهم، مثلما حدث مع السياسيين المخلصين الذين رفعوا أصواتهم ضدّ الحرب الأمريكية على المسلمين.

٣- اتخاذ تدابير احتياطية شرعية لإنهاء النزاعات ومراعاة التنوع السكاني لكراتشي.

• فيثرب شهدت اضطرابات وانقسامات لم تتخلص منها ولم ترَ السلام والرخاء إلا عندما اعتنقت الإسلام وأصبحت المدينة، حاضرة الدولة الإسلامية، وكراتشي كذلك ستعرف السلام فقط في ظل الإسلام. لأنّ الإسلام هو الذي يجمع جميع المسلمين، بغض النظر عن أعراقهم ومذاهبهم، والشريعة هي القوانين المنبثقة من عقيدتهم الإسلامية. إنها الأوامر والنواهي، كما جاءت في القرآن والسنة. والخلافة لا تُفضل الحاكم على المحكوم أو عرقاً أو مذهباً على آخر. بخلاف الديمقراطية، التي تركز التنمية والتطور في مراكز السلطة في الأقاليم، وفي الأماكن التي يسكن فيها الحكام أو من يعتمد عليهم الحكام في حياتهم. الخلافة سترعى شؤون جميع الناس بالشكل الصحيح.

لذلك فإنّها لن تعمل على التنمية في مدينة كراتشي وتُهمل المدن الكبرى الأخرى، بل إنّها ستعمل على تطوير المدن الصغيرة والقرى، لمنع الحاجة للهجرة إلى المدن الكبرى سعياً وراء الحاجات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤدي إلى الاكتظاظ السكاني.

وكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير، المادة السابعة، **"تنفذ الدولة الشرع الإسلامي على جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين على الوجه التالي: أ- تنفذ على المسلمين جميع أحكام الإسلام دون أي استثناء. ب- يُترك غير المسلمين وما يعتقدون وما يعبدون ضمن النظام العام"**.

• في دولة الخلافة سيُسمح بإقامة أحزاب سياسية على أساس الإسلام وليس على أساس عرقي. ولا يُسمح للأحزاب السياسية والأفراد ومسؤولي الحكومة بالاتصال بالدبلوماسيين الأجانب. وسيتم إغلاق جميع سفارات وقنصليات الدول الكافرة المحاربة فعلا.

كما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير، المادة ٢١ **"للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام، أو الوصول للحكم عن طريق الأمة على شرط أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية، وأن تكون الأحكام التي تتبناها أحكاماً شرعية. ولا يحتاج إنشاء الحزب لأي ترخيص ويمنع أي تكتل يقوم على غير أساس الإسلام"**.

• سيسود الإسلام داخل المجتمع، الإسلام المنصف لجميع الأعراق الموجودة في باكستان. فنظام التعليم والإعلام وخطاب الحكام ومن يحاسبهم، جميعها ستكون وفق الأحكام الشرعية المنبثقة من العقيدة الإسلامية، التي ستقضي

بشكل طبيعي على العصبية الضيقة. وعلى الرغم من أنه سيكون هناك لغات إقليمية أخرى، إلا أنّ اللغة الرسمية للدولة ستكون فقط اللغة العربية، لأنها لغة القرآن والإسلام. وهذا بدوره سينهي بشكل حاسم التوترات حول اللغات الموجودة في باكستان منذ إنشائها. حيث تبنى حزب التحرير المادة ٨ من مقدمة الدستور "**اللغة العربية هي وحدها لغة الإسلام وهي وحدها اللغة التي تستعملها الدولة.**"

٤- سياسة: رفع مستوى كراتشي بما يتناسب مع طاقاتها

• تطبيق الإسلام بشكل كامل، الأمر الذي يتفق عليه جميع المسلمين، سيجلب الانسجام بين الناس وسيعمل على ازدهار كراتشي، وسيحررهم من التنافس على أساس العرق ويحميهم من الإهمال. وسترعى الخلافة شؤون جميع الناس، في جميع أنحاء البلاد، من غير تمييز على أساس الجنس أو أساس عنصري أو ديني أو مذهبي.

• سيسمح بقيام أحزاب سياسية ما دامت ملتزمة بالإسلام، وبالتالي لا يوجد هناك زرع لبذور التوتر على أساس عرقي. ولا يسمح لأعضاء الأحزاب بالتوا**صل مع الدبلوماسيين الأجانب وستُغلق البعثات الدبلوماسية للدول المحاربة فعلا.**